دور التفكير الإستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب بالسودان
(2003 - 2023م)

د. عَمْرِي عَلي سيد أحمد — كلية أم درمان للطيران والتكنولوجيا

أ. محمد الغالي علي يوسف — باحث دكتوراه - جامعة النيلين

أ. محمد عثمان يس أحمد — باحث ماجستير - جامعة كردي

المستخلص:

تناولت الدراسة دور التفكير الاستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب السودانية 2003-2023. تمثلت مشكلة الدراسة في أن غياب التفكير الاستراتيجي وعدم تفعيل قانون الإرهاب أدى لعدم تصنيف الجرائم التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين التابعين لقوات الدعم السريع ضد الشعب السوداني بالجرائم الإهابية وتسببت في إنحراف أزمة الإرهاب عن مسارها وتعقيدها وإطالة عمرها. من المشكلة نبعت الأسئلة الآتية: إلى أي مدى أثر غياب التفكير الاستراتيجي على إدارة أزمة الإرهاب؟ كيف ساهم تغييب المحور القانوني في تعقيد أزمة إرهاب الشعب السوداني وإطالة عمرها وإنحرافها عن مسارها؟ إفترضت الدراسة: أن غياب التفكير الاستراتيجي وعدم تفعيل قانون الارهاب أدى إلى إنحراف إزمة إرهاب الشعب السوداني عن مسارها وعقد الأزمة وأطال عمرها وخلق أزمات جديدة. نبعت أهمية الدراسة في إبراز اهمية دور التفكير الاستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب, ومدى قدرتها على تصحيح مسار أزمة الإرهاب والسيطرة عليها وإخمادها. هدفت الدراسة إلى وصف العلاقة بين التفكير الاستراتيجي وإدارة أزمة الإرهاب، وصياغة رؤية استراتيجية لحل أزمة الإرهاب. إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والقانوني والمنهج المقارن. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن غياب التفكير الاستراتيجي وإدارة أزمة الإرهاب بفكر تقليدي وأُحادية وبعيداً عن الأُطر القانونية إنعكس سلباً على الأزمة وتسبب في إنحرفها عن مسارها وزاد من تعقيدها وأطال من عمرها. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها إدارة أزمة الإرهاب بفكر استراتيجي يستند على قانون الارهاب ليضبط الخطاب الرسمي والشعبي بما ينعكس إيجاباً على أزمة الإرهاب ويصحح مسارها ويمكن من إنهائها في أسرع وقت وبأقل الخسائر والتكاليف.

الكلمات المفتاحية:التفكير الاستراتيجي،إدارة الأزمات، أزمة الإرهاب.

The role of strategic thinking in managing the terrorism Crisis in Sudan (2003– 2023AD)

Dr. AMRY ALI SAYED AHMED
Mr. MOHAMED ELGHALI ALI YOUSIF
Mr. MOHAMMAD OSMAN YASIN AHMAD

Abstract:

The study examined the role of strategic thinking in managing the Sudanese terrorism crissis 2003-2023. The problem of the study was that the absence of strategic thinking and the failure to activate the terrorism law led to the crimes committeed py Janjaweed terrorist mercenaries affiliated to the rapid support forces againtst the Sudanese people and being classified as terrories crimes and caused it terrorism crisis to deviate from its course complicate it and prolong its life. From the problem emerged the following questions: To what extent has the absence of stratigic thinking affected the management of the terrorism crisis? How did the lack of understanding of the terrorism crisis contribute to the confusion of official and popular discourse and cause the terrorism crisis to deviate from the course? The study assumed: that the absence of strategic thinking and the failure to activate the terrorism law led to the Sudanese peoples terrorist crisis deviating from its course complicating the crisis prologing its life and created new crisis. The importance of study stemmed from highlighting the role of strategic thinking in crisis managing the terrorist crisis, and extent of its ability to correct the course of the terrorist crisis control it and suppress it. The study aimed to describe relationship between strategic thinking and terrorism crisis management, and to formulate a strategic vision for resolving terrorism crisis. The study followed the historical, descriptive, analytical, legal, and comparative approaches. The study reached several results, including that the absence of strattegic thinking and managing the terrorism crisis with traditional and unilateral thinking and far from the terrorism law reflected negatively on the crisis, caused it to deviate from its course, increased its complexity and prolonged its life. The study recommended managing the terrorism crises with strategic thinking based on the terrorism law to control official and popular dicourse in a way that refiects positively on the terrorism crisis, corrects its course, and enables it to be ended in quickest time, and with the least losses, and costs.

Key words: Strategic thinking, Crisis management,Terrorism crisis.

المقدمة:

التفكير الاستراتيجي عملية ذهنية ينتجها العقل البشري لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تتعلق بعمل معين أو خطة محددة، وهو الضامن لتكوين وتطبيق رؤى وفرص عمل فريدة تهدف لخلق نتيجة مرغوب فيها، ويرتبط موضوع التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب بالحكومات والشعوب والمجتمعات التي عانت من استمرار جرائم الإرهاب والقتل والإغتصاب والتهجير والنهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، فأزمة الإرهاب تعتبر من أشد الأزمات البشرية التي يتم صناعتها بشكل علمي بهدف ضمان بقاءها واستمرارها لأطول وقت لتوظيفها في الضغط على الحكومات والأفراد لتحقيق الأجندة التي صنعت من أجلها الأزمة، ومثل هذا النوع من الأزمات لا يمكن مواجهته إلا من خلال فكر استراتيجي قائم على أُسس علمية مدروسة تعمل كفكر مضاد للأزمة بهدف ضرب نقاط القوة وإستغلال نقاط الضعف وتوظيف سلبياتها وتسخير ايجابياتها للسيطرة عليها وإخمادها وإقتلاعها من جذورها ومحور آثارها، ويؤدي عدم التعامل بفكر استراتيجي إلى الفشل في إدارة أزمة الإرهاب ويتسبب في إنحرافها عن مسارها وإطالة عمرها وخلق أزمات أُخرى جديدة كالأزمات الإنسانية والصحية والبيئية وغيرها.

تعتبر أزمة إرهاب الشعب السوداني في دارفور والتي إندلعت عام 2003م بمثابة أول أزمة إرهاب تمر على السودان في العصر الحديث كما تعتبر أزمة إرهاب سكان ولايات الخرطوم والجزيرة وكردفان ودارفور التي إندلعت في 15 أبريل 2023 بمثابة ثاني أزمة إرهاب تمر على الشعب السوداني، وقد تعاملت الحكومة السودانية مع هذه الأزمات في ظل غياب الفكر الاستراتيجي مما أدى إلى غياب الاستراتيجيات والخطط التي تعمل على مواجهة أزمة الإرهاب ونتج عنه إنحرف أزمة الإرهاب عن مسارها وتعقدها وتتشعبها وإطالة عمرها، من هنا برزت أهمية دراسة دور التفكير الاستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب كأحد أهم الوسائل والطرق الناجحة في التعامل مع هذه الأزمة، لضبط مسارها ووضعها ضمن الأُطر القانونية والإجرائية الصحيحة والتي تؤدي لإخمادها واقتلاعها من جذورها وتفشل الأجندة التي صنعت من أجلها أزمة الإرهاب.

أولاً/ التفكير الاستراتيجي وإدارة الأزمات مدخل مفاهيمي:

مفهوم التفكير الاستراتيجي:

- اسلوب متعدد الرؤى والزوايا يتطلب النظر إلى الأمام في فهمه ويتبنى النظر من الأعلى لفهم ما هو أدنى ويوظف الإستدلال التجريدي لفهم ما هو كلي يلجا للتركيب الشخصي لفهم حقيقة الأشياء بواقعية وهو تفكير تفاؤلي وإنساني يؤمن بطاقات الإنسان وقدراته العقلية.[1]
- ممارسة سلوكيات إبداعية وسمة مميزة للقادة المبدعين قائم على وضوح الرؤية ومرونة التفكير.[2]
- المعرفة التي يجب أن تتوافر داخل أفراد أي تنظيم لتحديد الفرص والمهددات وقضايا المستقبل والاستمرارية في البقاء ومعرفة كيفية التعامل معها بشكل دائم ومستمر.[3]
- يمكن القول بأنه تسخير العلم وتوظيف الفن لصياغة الرؤى التي تحقق الأهداف المستقبلية المنشودة.

خصائص التفكير والمفكر الاستراتيجي:

للتفكير الاستراتيجي عدد من الخصائص منها القدرة على بناء الغايات والبصيرة النافذة والفراسة في وزن الأُمور، ومهارة الإختيار وتحديد الموارد والإمكانات المتاحة واستخدامها بكفاءة، ومواكبة عولمة الفكر

الإداري والقدرة على إتخاذ القرارات الاستراتيجية[4]، وللمفكر الاستراتيجي عدد من الخصائص الشخصية منها القدرة الإستشرافية والقدرة الحدسية والقدرات الخلاقة والقدرات النقدية[5].

مبادئ التفكير الاستراتيجي:

التفكير الاستراتيجي وسيلة وليس غاية، وإجراء عملي وليس نظري ويحتاج توسيع المشاركة في العمليات الاستراتيجية ويتطلب إلتزاماً من القيادة وتقييم لواقع الحال[6]، من مبادئها مبدأ النظام الكلي بحيث أن المؤسسة لديها مجموعة من الإجراءات والعناصر يتم التنسيق فيما بينها وهذا يقود إلى مبدأ الأهداف والذي يعتمد على مبدأ المشاركة والإلتزام ومبدأ المراقبة وتقويم الأداء[7].

فوائد التفكير الاستراتيجي[8]:

للتفكير الاستراتيجي عدة فوائد منها ترتيب الأولويات وتحديدها وإشاعتها بين العاملين بحيث تتركز الجهود نحو أهداف محددة، وتنمية عادات التفكير في المستقبل وتحديد التوجهات المستقبلية ووضوح الرؤية، وتحسين المركز التنافسي للمنظمة وتقييمة ضمن إطار البيئة التنافسية مما يحسن القدرة على البقاء والنمو والاستمرار، والتطوير الدائم والتحسين المستمر مما يشكل حافزاً لتحسين الأداء، ودقة التنبؤ بنتائج التصرفات الاستراتيجية تقليص نسبة الخطأ في التعامل مع المواقف وإتخاذ القرارات، ووضوح الرؤية والمسار المستقبلي للمنظمة وتطوير استراتيجية أقسام المنظمة ووحداتها، وتوفير فرص لمشاركة جميع المستويات الإدارية في العملية.

سمات التفكير الاستراتيجي[9]:

التفكير الاستراتيجي تفكير تفاؤلي وانساني يؤمن بقدرات الإنسان وطاقاته العقلية في اختراق عالم مجهول والتنبؤ به، وتفكير تنافسي يقر أنصاره بواقعية الصراع بين القوى ويتطلعون إلى اقتناص الفرص، كما يعد فكر تطويري أكثر من كونه إصلاحي لكونه يبدأ من المستقبل ليستمد منه صور الحاضر، ويعتبر فكر متعدد الرؤى والزوايا فهو يتطلب النظر للأمام في فهمة للماضي والنظر من أعلى لفهم ماهو أسفل ويوظف الإستدلال التجريدي لفهم ماهو كلي ويلجأ للتحليل التشخيصي لفهم حقيقة الأشياء، وفكر يعمل على توظيف الأساليب الكمية ولغة الأرقام وقوانين السببية والاضطراد في فهم المتغيرات المستقبلية والتابعة في علاقات الأشياء مع بعضها البعض.

مداخل التفكير الاستراتيجي[10]:

1. **المدخل القيادي** يقوم على أن التفكير الاستراتيجي غير موجود ضمن الرؤية الشاملة للدولة وإنما فقط ضمن الخرائط العقلية لمتخذي القرار، وهي تفترض نظرية القائد العليم بكل شئ.
2. **مدخل القرار الاستراتيجي** يرى أن التفكير الاستراتيجي عملية ضمن سلسلة عمليات خطية متكاملة لصنع القرار الاستراتيجي وله ثلاث مراحل تحديد القرار تطوير القرار وإختيار القرار.
3. **المدخل الفوضوي** ينظر للتفكير الاستراتيجي وفق هذا المدخل على أنه مجموعة عمليات متداخلة بشكل فوضوى غير مبرمجة ضمن عمليات صنع القرار.
4. **مدخل العمليات المتنوعة** يفترض هذا المدخل أن العمليات الاستراتيجية لا تقتصر على القيادة العليا فحسب وإنما تمتد إلى مستويات القيادة كافة وتعد من بين مسؤولياتها.
5. **المدخل العلمي** يعتبر عملية استراتيجية قائمة على التحليل وتهدف إلى التنبؤ بالمستقبل بتطبيق أدوات وتقنيات تحليلية لتحديد القوة الرئيسية المؤثرة في النتائج المستقبلية.

6. **المدخل الإبداعي** يسمى المدخل الحدسي أو التشعبي وهو عملية إبداعية تعتمد على التحليل والتركيب والتنبؤ من خلال طرح عدة نماذج مختلفة للتفكير الاستراتيجي وتحديد علاقته بالتغيرات الأُخرى ويؤكد على النظرة التكاملية للتفكير الاستراتيجي.

الأضرار الناتجة عن غياب التفكير الاستراتيجي[11]:

غياب التفكير الاستراتيجي يتسبب في عدة أضرار منها مواجهة المنظمة للعديد من المشكلات والأزمات نتيجة عدم الإدراك المبكر للقيود والتهديدات التي تكمن في البيئة الخارجية للمنظمة وعدم الإستعداد لها وعدم المقدرة على التعامل الفعال معها، وتخبط المنظمة في قراراتها ووجود فجوات واضحة بين وعودها والتزاماتها والمغالاة في أهدافها بصورة يصعب تحقيقها نتيجة عدم معرفة عناصر البيئة الداخلية والخارجية، وضياع فرص الاستفادة مما هو متاح وتمكن الجهات الأُخرى من اقتناص هذه الفرص واستثمارها، وإهدار جزء من الإمكانات وعدم الاستفادة منها نتيجة عدم إدراك المنظمة لما لديها من نقاط قوة، غياب أو عدم وضوح أُسس ومعايير تقييم الأداء وقياس الكفاءة، وضعف مقدرات المنظمة وعدم قدرتها على الإبداع والإبتكار وتنفيذ اللوائح والإجراءات والقواعد وتعوق الأفراد من تقديم أفكار غير تقليدية للتطوير والتحديث، وضعف مهارات ومقدرات قيادات المنظمة من ايجاد البدائل الاستراتيجية المناسبة استجابة للتغيرات أو المفاجات التي تحدث في بيئة المنظمة وتتطلب تعديل أو تغيير مسارات العمل في المنظمة، ظهور مشاعر عدم الرضا من العاملين في المنظمة وما يرتبط به أو عدم التأييد لها نتيجة إدراكهم واعتفادهم بأن المنظمة تركز جهودها على تحقيق مصالحها دون مصالح الأطراف الأُخرى، والإحساس بعدم الأمان وضعف الإنتماء للمنظمة نتيجة غياب الرؤية الاستراتيجية.

معوقات التفكير الاستراتيجي[12]:

1. التغيرات السريعة الداعية له قد تؤدي إلى إفشال تطبيقاته أو إضعاف المنظمات على الاستمرار في تطبيقة لعدم القدرة على المواكبة لما يستجد وأن التفكير الاستراتيجي سيكلفها وقتاً وجهداً ومالاً.
2. عدم استقرار القيادات والكوادر المتخصصة وفقدان الأمن الوظيفي الناجم عن تهديدات الخصخصة والتقاعد المبكر قد يصرف البعض عن التفكير للمستقبل الذي لن يعيشوه في منظماتهم.
3. غياب المنافسة بين المنظمات الحكومية وغيرها من القطاعات يجعلها في مأمن ولا يدعوها للتفكير بجدية لتحديد مستقبلها طالما أنها في مأمن من المقارنة والمساءلة.
4. العادات والتقاليد المجتمعية التي تحث على التواكل وعدم التحسب والخوف من المستقبل ظنا بان ذلك من أُمور الغيب التي لايجوز الخوض فيها.
5. تلعب الضغوط والمصالح للجماعات والأفراد دورها في إبقاء الحال على ما هو عليه وتقاوم بكل ما اوتيت من قوة كل تغيير جوهري أو جذري يؤدي إلى الإضرار بمنافعها ومصالحها.

ثانيا/ مفهوم الأزمة وإدارة الأزمة:

مفهوم الأزمة:

- موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويتضمن قدراً من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسريعة.[31]
- وظيفة تختص بالتقليل من حجم الضرر الناتج عن الأزمة ومسبباتها سواء في إمكانيات

المؤسسة المادية أو صورتها الذهنية لدى الجمهور وقدرتها على التحكم في موقف الأزمة.[41]

- تطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأُسس المبتكرة التي تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها وفقا لمصلحة الدولة [51].
- كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية لتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها.[61]

أنواع الأزمات[17]:

- الأزمات السياسية والاجتماعية الأزمات المتعلقة باستقرار الأنظمة وتؤثر في سلامة ورفاهية المجتمع.
- الازمات الاقتصادية والمالية الأزمات المتعلقة بالموارد المالية وتؤثر سلباً وايجاباً في الدخل والميزانية.
- الأزمات الأمنية والعسكرية الأزمات المتعلقة بأمن واستقرار ووحدة الدولة وتنتج عنها أعمال إجرامية.
- الأزمات البيئية والصحية تعلق بإصحاح البيئة وسلامة الإنسان لوقايته من الأمراض والاوبئة.
- الأزمات الإرهابية أفعال اجرامية منظمة ومتعمدة للتخريب تتم بواسطة أعداء للمؤسسة أو الدولة.

مفهوم ادارة الازمات:

- الإدارة: هي فن قيادة وتوجيه أنشطة جماعة من الناس نحو تحقيق هدف مشترك، والتنبؤ والتخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة(23).
- إدارة الأزمات تعني التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة لتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، وتحقيق التوازنات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المختلفة وبحث آثارها في كافة المجالات، والتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمة[23].

عناصر إدارة الأزمات:

من التعريف نجد أنها عملية إدارية تعمل بمنهجية علمية حديثة، وتدار وتنفذ بواسطة مجموعة من الكفاءات المدربة والمؤهلة، وتهتم بالتنبؤ بالازمات أو مواجهة الظروف الطارئة والاستثنائية، وتسعى إلى وضع رؤى مستقبلية تمكن من التعامل مع الأزمات المحتمل حدوثها، وتعمل على وضع القواعد والأسس والإستراتيجيات والخطط البديلة، وتهدف إلى تعطيل سلبيات الأزمة وتفعيل إيجابياتها.

طرق التعامل مع الأزمات:

الطرق التقليدية: تقوم على أنكار الأزمة وعدم الإعتراف بها، وكبتها ثم تنفيسها وتفريغها وعزل قواها وحصرها في إطار محدود لإخمادها من خلال تقديم التنازلات وعمل مناورات للتوصل لحل وسط.

الطرق غير التقليدية: تتم بواسطة فريق عمل مؤقت أو دائم للتشخيص الأزمة ومتابعة مسارها، لإحتوائها وتجاوزها، أو تصعيدها ضمن إستراتيجية مدروسة، لتفتيتها وتجزئتها وتغيير مسارها.[18]

الطرق العلمية: مواجهة الأزمة بالطرق العلمية والتي يتم من خلالها إدارة الأزمات والسيطرة عليها من خلال مرحلة الدراسة المبدئية لإبعاد الأزمة ومرحلة تحليل الأزمة ومرحلة التخطيط للمواجهة والتعامل مع الأزمة والتي تقود لأحد أمرين إما الإستعداد للأزمة ومواجهتها أو التفاعل معها.[19]

أساسيات إدارة الأزمات:

توجد عدة أساسيات لإدارة الأزمة منها تحديد الهدف وترتيب الأولويات لتحقيق ما نريد بأقل التضحيات وأكبر النتائج في ضؤ الإمكانيات المتاحة، والحركة السريعة والمبادرة والتخلص من مشكلات الحاضر وعدم النظر للماضي والتركيز في المستقبل، وتنظيم القوى المواجهة للأزمة وصياغة هيكل تنظيمي سريع ومؤقت للمشاركة في مواجهة الأزمة، والمفاجاة وتقبل الواقع وإغتنام الفرصة لمواجهة الأزمة بسرعة، وتجميع الممكن والمتاح لتحقيق الأهداف، والمشاركة والتعاون، واتحاد تفكير وإبداعات الجميع من أجل مضاعفة طاقات الأفراد ومن أجل البقاء، ورفع الروح المعنوية لحماية الأفراد من الإنهيار وتعبئة القدرات لمواجهة الأزمة، والمرونة وعدم فرض قواعد صارمة على الموقف نتيجة إنعدام الثقة في قدرات الأفراد، والتحكم في العوامل المسببة للأزمة للسيطرة على الأزمة، والحماية لتأمين الأفراد من الخوف، وتحفيز المشاركين في المواجهة لمضاعفة وتعبئة قواهم الذاتية، والتفاوض المستمر مع الأزمة والعمل على تحقيق أكبر إنجاز وفي اسرع وقت وباقل الخسائر.

مراحل إدارة الأزمات:

1. الشعور بإحتمال الأزمة واكتشاف إشارات الإنذار والإشارات التحذيرية المبكرة.
2. الإستعداد والوقاية: وفيها يتم تجميع الجهود للعمل على الحد من إستمرار الأزمة.
3. إحتواء الأزمة: إحتواء أثر الأزمة من الإنتشار بشكل أكبر.
4. إستعادة التوازن والنشاط: إستعادة الوضع الطبيعي للمنظمة بأسرع وقت ممكن.
5. التعلم والتقييم: عكس ما تم إنجازه حتى تتمكن المنظمة من أن تدير الأزمة المقبلة لحظة وقوعها.(02)

مقومات نجاح إدارة الأزمات:

لإدارة الازمات عدد من المقومات لتبسيط الإجراءات وتسهيلها والبعد عن الحلول التقليدية والعشوائية، والتعامل مع الأزمة بمنهجية علمية تقوم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتقدير الموقف الأزموي وتحليل الأزمة من حيث تحديد نقاط القوى والمؤثرات والقدرات، وتحديد الأولويات الخطط والبدائل والأولويات التي تم تحديدها وفق بدائل معينة، وتفويض السلطات لمنح الصلاحيات للأفراد للعمل ضمن دائرة الإختصاص المحددة، وفتح قنوات الإتصال لتسهيل حركة إنسياب ونقل البيانات والمعلومات بين الإدارات، والوفرة الإحتياطية الكافية لفهم أبعاد الموقف وتوفر الدعم المادي والمعنوي.[21]

معوقات نجاح إدارة الأزمات:

من معوقات نجاح ادارة الازمات المعوقات التنظيمية وتنتج بسبب عدم تحديد السلطات وضعف التدريب عدم تأييد أساليب إدارة الأزمات، والمعوقات المتعلقة بالمعلومات وتقتضي عدم صحة المعلومة وعدم دقتها ومصداقيتها أو حجب جزء منها، والمعوقات المتعلقة بالإتصال كمحدودية إستخدام أنظمة الإتصال الحديثة والتكنولوجيا للتصدي للأزمات، والمعوقات الإنسانية الإعتقاد بعدم أهمية إدارة الأزمات

وقصور فهم الأفراد وإداركهم لطبيعة الأخطار، والمعوقات البيئية: ضعف الوعي البيئي لدى المواطن وعدم وجود توعية كافية للتعامل مع الأزمة، والمعوقات الإقتصادية التي تتعلق بضعف الموارد المالية المخصصة لإدارة الأزمات، والمعوقات التكنولوجية كعدم إستخدام التقنيات الحديثة وعدم توفر أجهزة حديثة ومتطورة لإدارة الأزمة[22] ، والمعوقات الإجتماعية والتي تنتج بسبب التعصب الرافض للتغيير الذي يساهم في الحد من الأزمات، والمعوقات السياسية: السياسات التي تساهم في جلب السند والدعم الدولي لحظة وقوع الأزمات[23].

أدوات ووسائل إدارة الأزمات:

- القوة السياسية والدبلوماسية: إحدى الادوات التي تستخدم لمعالجة الأزمات وإدارتها قبل حدوثها وبعد أنتهائها وأهم مسؤولياتها إختيار الوقت المناسب لإطلاق التصريحات السياسية وإذاعة البيانات الرسمية وإرسال المناديب للدول الصديقة وسحب السفراء وطلب الوساطات واللجؤ للمنظمات الدولية.
- القوة العسكرية: وتساعد الدولة في حال الإعتداءات الخارجية والإرهاب الدولي أو بمساعدة قوات الشرطة المحلية في حالة الأزمات الداخلية من ناحية أُخرى.[42]
- القوة الإقتصادية: أهم الأدوات والوسائل السلمية التي يتم من خلالها خلق الأزمات وإخمادها، فقد أصبحت المعونة الإقتصادية التي تقدم للدول المحدد لنوع العلاقة وتستخدم للترغيب والترهيب، وتتم من خلال عدة وسائل كالمقاطعات الإقتصادية وطرد العمالة وإلغاء الإتفاقيات.
- القوة الإعلامية: نتيجة للتطور التكنولوجي في وسائل الإتصال وأجهزة الإعلام فرضت الحرب النفسية والدعائية ذاتها كأداة من أدوات ووسائل إدارة الأزمات.[52]

متطلبات التعامل مع الأزمة[26]:

1. **المتطلبات المادية:** توفير الموارد المادية وفقاً للمدخل العلمي والعملي الشامل والمتكامل في إدارة الكوارث والأزمات[27].
2. **المتطلبات البشرية (فريق إدارة الأزمات)** الأفراد الذين يعملون على منع وقوع الأزمات والتخفيف من آثارها، فحسن إدارة الأزمات يتوقف على حسن إختيار الأفراد الموكل إليهم مهمة إدارة الأزمة[28].
3. **المتطلبات التنظيمية والإدارية** مجموعة النظم والسياسات الإدارية التي تتبعها المنظمة كسجل الأزمات والاتصال والاحصاءيات والوسائل التكنولوجية التي تنظم عمل فريق إدارة الأزمات.

ركائز نجاح إدارة الأزمات[29]:

1. تنمية وتطوير الأداء الإداري وإعتماد الأساليب العلمية في أداء وظائف الإدارة.
2. حسن إختيار القيادات الإدارية من حيث كفائتها ومهارتها وسماتها وتفاعلها مع الأحداث
3. إيجاد وتطوير نظم المعلومات والإتصال والتنسيق الفعال.
4. تكوين فريق لإدارة الأزمات وتدريبه وتحديثه بشكل مستمر.
5. توضيح الواجبات والوظائف والمسئولية وتحديدها وتوحيدها لدعم القيادات الإدارية والميدانية.

عوامل نجاح إدارة الأزمات تتمثل في[30]:

أ. **إدراك أهمية الوقت:** يعتبر من أهم العناصر المتحكمة في إدارة الأزمات لأن عامل السرعة مهم جداً لاستيعاب الأزمة والتفكير في البدائل وإتخاذ القرارات المناسبة.

ب. **أنشاء قاعدة من المعلومات:** بحيث تكون شاملة ودقيقة وخاصة بأنشطة المنظمة وكافة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها ورصد أثارها وتداعياتها على مجمل أنشطتها.

ج. **توافر نظم إنذار مبكر:** يمتاز ويتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل الإشارات إلى متخذي القرارات.

د. **الإستعداد الدائم لمواجهة الأزمات:** تطوير القدرات وتسخير الإمكانيات لمنع حدوث الأزمة أو مواجهتها ومراجعة إجراءات الوقاية ووضع الخطط وتدريب الأفراد.

ثالثا: علاقة التفكير الاستراتيجي بإدارة أزمة الإرهاب:

لمعرفة علاقة التفكير الاستراتيجي بإدارة أزمة الإرهاب لابد من تفكيك المصطلح وتفسيره بالشكل الذي يربط عناصره للوصول لمفهوم شامل ومتكامل يوضح حقيقة العلاقة ويبرز أهمية الدور، وعليه نجد اننا قد تناولنا مفهوم التفكير الاستراتيجي ومفهوم ادارة الازمات وفي هذا المحور سنتناول مفهوم الارهاب .

مفهوم الإرهاب:

الارهاب لغة:

مصدر أرهب يرهب إرهاباً ومعناها أخاف يخيف إخافةً وأفزع يفزع إفزاعاً ومن ذلك قوله تعالى: (ترهبون به عدو الله وعدوكم) [18].

الإرهاب إصطلاحاً:

العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان دينه ودمه وماله وعرضه ويشمل التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق وكل فعل من أفعال العنف والتهديد[34].

الإرهاب في القانون السوداني:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو ايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالأموال الخاصة والعامة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة والخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر[35].

الإرهاب عند حلف الناتو:

هو الإستخدام أو التهديد غير المشروع بإستخدام القوة أو العنف الذي يغرس الخوف والإرهاب ضد الأفراد أو الممتلكات في محاولة للإكراه أو تخويف الحكومات أو المجتمعات أو إحكام السيطرة على السكان لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو ايدلوجية[36].

الإرهاب عند الأمم المتحدة:

هو كل فعل من أفعال العنف والتهديد به إياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم

للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[37].

الجريمة الارهابية في النظام السعودي:

هي كل سلوك يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر يقصد به الاخلال بالنظام العام أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية أو محاولة إرغام أحد سلطاتها على القيام بعمل ما أو الإمتناع عنه أو إيذاء أي شخص أو التسبب في موته عندما يكون الغرض بطبيعته هو ترويع الناس أو إرغامهم على القيام بأي عمل أو الإمتناع عن القيام به أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد والأغراض المذكورة أو التحريض عليها.

جريمة تمويل الإرهاب:

هي توفير أموال لإرتكاب جريمة إرهابية أو لمصلحة كيان إرهابي بأي صورة من الصور الواردة في النظام بما في ذلك تمويل سفر إرهابي وتدريبه.

الإرهابي: هو أي شخص ذي صفة طبيعية سواءً اكان في المملكة أو خارجها يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام أو يشرع أو يشترك أو يخطط أو يساهم في ارتكابها بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة، وعرف الكيان الإرهابي بأنه أي مجموعة مؤلفة من شخصين أو أكثر داخل المملكة أو خارجها تهدف إلى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام[38].

مما سبق يمكن القول بأن التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب هو:

تسخير العلم والمعرفة وتوظيف الفن والإبداع لصياغة الرؤى المستقبلية من خلال التنبؤ والاستشعار والرصد للمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والتخطيط والتنظيم وإصدار الأمر والتنسيق والرقابة وقيادة وتوجيه الأنشطة للتغلب على أزمة الإرهاب من خلال تجنب سلبياته والاستفادة من ايجابياته، وتحقيق التوازنات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المختلفة وبحث آثارها في كافة المجالات النفسية والاجتماعية سياسية ودينية وثقافية، والدوافع المولدة لها والمؤدية لأفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه والتي تقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر يقصد به الإخلال بالنظام العام أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية أو محاولة إرغام أحد سلطاتها على القيام بعمل ما أو الإمتناع عنه بإستخدام القوة أو العنف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو إيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالأموال الخاصة والعامة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة والخاصة أو إحتلالاها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر، لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو ايدلوجية.

أنواع الإرهاب:

للإرهاب عدة أنواع فمن حيث الممارسة نجد الإرهاب الدولى والذي تمارسه دولة معينة ضد دولة أُخرى كالغزو والإحتلال والاستيطان الصهيوني، والإرهاب المحلي والذي تمارسه حكومة معينة ضد شعوبها كالحكومات الاستبدادية، والإرهاب الفردي والذي يرتكز على شخص واحد فقط وتمارس فيه الجرائم بشكل

فردي وأُحادي، والإرهاب الجماعي وله شكلان الإرهاب القاعدي والذي يؤسس ويدار بقيادة فردية وهو ما يعرف بتنظيم القاعدة، والإرهاب المشترك الذي تقوم به عدة جماعات وقيادات بتنسيق وتعاون مشرك بين الجماعات والمليشيات الإرهابية ويعرف بتنظيم الجماعات الإرهابية، أما من حيث الفكر نجد الإرهاب الطائفي والذي تقوم به طائفة دينية معينة ضد طوائف دينية أُخرى، والإرهاب العنصري والذي يقوم به عناصر وأجناس معينة من أفراد المجتمع ضد عناصر أُخر كالبيض والسود، والإرهاب القبلي أو الطبقي والذي يقوم به أفراد من قبيلة معينة ضد قبيلة أُخرى أو من طبقة معينة ضد طبقة أُخرى وتؤدي إلى الإستعباد والرق للرجال والسبي للنساء، ومن حيث أنواع الأسلحة نجد الإرهاب الكيماوي والإشعاعي والنووي والبيولوجي والذي يؤدي إلى الدمار الشامل والإبادة الجماعية، ونجد الإرهاب التكنولوجي والتي تؤدي إلى تهديد وإتلاف المعلومات والبيانات والملفات المتعلقة بسجلات الدولة.

أشكال الإرهاب:

من التعريف أعلاه يتضح أن الجرائم الإرهابية لها عدة أشكال منها الإخلال بالنظام العام أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية أو محاولة إرغام أحد سلطاتها على القيام بعمل ما أو الإمتناع عنه بإستخدام القوة أو العنف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو ايذائهم سواءً بالقتل أو الإغتصاب أو الاعتقال والتعذيب أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالأموال الخاصة والعامة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة والخاصة أو إحتلالها وتعطيلها أو الاستيلاء عليها وتدميرها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر.

سمات الإرهاب :

مما تم تناوله يتضح أن الإرهاب له عدة سمات منها السرية والدقة في التخطيط والتنفيذ وتحقيق أهداف سياسية واجتماعية وال'عتداء على المدنيين بغير وجه حق وإحداث موجة من الخوف والرعب والذعر والقلق، وايمان الإرهابيين بوجود مبررات تخدم توجهاتهم وقياداتهم، وتنطلق من ايدلوجية لها قناعاتها وأهدافها وخططها ومناطق أعمالها، والتقليد والمحاكاة بمعنى تكرار الإرهابيين لإرتكاب نفس الجرائم الإرهابية[39].

دوافع الإرهاب[40]:

الدوافع السياسية:

تعد الدوافع السياسية بجناحيها الخارجي والداخلي واحدة من أهم أسباب الإرهاب كالنزاعات الاقليمية وغياب العدالة الدولية وانتهاك حقوق الشعوب والسياسات المناهضة للأديان السماوية والاستعمال الخاطئ لمفهوم حرية التعبير والاستغلال الامبريالي لموارد الشعوب النامية وتطورات السياسة العالمية ومساندتها لكيانات بعينها على حساب الشعوب المحتلة والاعتداء على مصالح الدول ورعايتها بالخارج وعسكرة العولمة ومساندة الدكتاتوريات.

الدوافع الاقتصادية:

ينظر لها دائما على أنها قد تكون سبباً مباشراً في تفجر الإرهاب إستناداً على رؤية تنطلق من أن الإرهاب يأتي كرد فعل على السياسات الاستعمارية التي إتخذت طابعاً اقتصادياً بعد أن كان عسكرياً أو

نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية الكبرى على الاقتصاد العالمي أو بسبب البطالة أو الفقر أو أنخفاض الدخل أو فشل خطط التنمية أو غياب العدالة في توزيع الثروات أو إتساع الفوارق الطبقية والتي تولد مشاعر سلبية تعبر عن نفسها بالعنف والإرهاب.

الدوافع الاجتماعية:

تتنوع هذه الدوافع ما بين ضعف الانتماء والإحباط وعدم المساواة والفجوة بين الواقع والمأمول والسخط الاجتماعي وتآكل الطبقة المتوسطة وفقدان التواصل الاجتماعي وضعف الشراكة الوطنية والعشوائية وتفكك الأُسر وإنهيار أدوارها وفساد الرفاق والغربة وافتقاد الإحساس بالهوية والمكانة الاجتماعية والخوف من الغرباء وبغضهم.

الدوافع الثقافية:

تلعب دوراً سلبياً في التحفيز على الإرهاب ولها أنماط تتنوع مابين مشاكل الهوية وغياب الوعي الرشيد والاستلاب الثقافي والتعصب الفكري وإنتشار ثقافة العنف وتجذر عقيدة الثأر ورفض التعامل مع الاخرين وشيطنته وشيوع الاحادية على حساب التعددية.

الدوافع الايديولوجية:

قال وليم سليمان أن العنف يبدأ فكراً ثم اثبت الواقع أن هذا ليس صحيح وفي هذا الصدد يقول اوليفير روي Olivier Roy)) أن الإنسان يتجه إلى التطرف ثم يبحث عن المحتوى الفكري الايدولويجي الذي يناسبه ليحتضن راديكاليته تلك، فالعامل الايديولوجي قد يكون مركزياً ومتفوقاً على باقي العوامل لدى زعماء وقادة وامراء التشكيلات الإرهابية.

الدوافع التعليمية:

تكمن خطورة التعليم في طبيعة مكوناته وطريقة استجابة من يتلقونه فالمشكلة الحقيقية تتركز في خلق عقول تقليدية، والعقل التقليدي والأداتي أو الوظيفي يمهدان الطريق لنشأة العقل الإرهابي الذي يدفع صاحبه للعنف من خلال رؤيته الضيقة أو السلبية واستجابة لما يتلقاه من تعليم.

الدوافع الشخصية:

تلعب العوامل النفسية دوراً في تهيئة الأفراد للإرهاب فالشعور بالظلم أو النقص أو التهميش أو اليأس قد يدفع لقتل النفس وقتل الاخرين، وتعتبر فئة الشباب هم الأكثر جنوحاً للإرهاب ففي هذا العمر يتم تكوين الهوية والشخصية وفيها يحصل النجاح والفشل والبحث عن إثبات الذات أو التميز.

الدوافع التاريخية:

الصراعات التاريخية والمجازر التي ارتكبتها دول أو جماعات في مواجهة دول أُخرى أو جماعات عرقية أو قومية أو دينية عادة ما تخلق عداءات متاصلة لدى الأجيال المتعاقبة على نحو يدفعها حينما تأتي الفرصة الملائمة للإنتقام لنفسها ولأسلافها.

الدوافع الاعلامية:

تستغل التشكيلات الإرهابية وسائل الإعلام في ايقاع الرعب والخوف والقلق لدى الجماهير المِستهدفة بالتركيز على أعداد الضحايا وحجم الخسائر المادية والتحذير من المستقبل المجهول، وتسعى لإستغلاله في الحصول على تأييد الرأي العام، وتصوير بطولات الإرهابيين لجذب أنتباه الشباب.

أسباب الإرهاب [41]:

- سياسية واجتماعية تتمثل في عدم الحكم بما أنزل الله والإحباط السياسي وإهمال أمور الرعية وارتكاب المظالم وفقدان العدالة الاجتماعية ووجود التحزبات السرية وجو الاستعمار والاستئصال والفراغ.
- علمية وفكرية: تعتبر من أهم مسببات الإرهاب وتنبع من الجهل بقواعد الاستدلال والجهل بمقاصد الشريعة والغلو الفكري والتقصير في أداء الواجب الدعوي وعدم الرجوع إلى العلماء الراسخين المخلصين.
- نفسية وتربوية: تتمثل في حب الظهور والشهرة والتي تتولد بسبب الفشل في التعليم والحياة وما ينتج عنه من شعور بالنقص ويولد عدم تقبل المجتمع مما يولد دافعاً لإثبات الوجود.
- اقتصادية ومالية: البطالة تعتبر من أقوى العوامل التي تساعد على نبتة الإرهاب، وأي مجتمع تكثر فيه البطالة تفتح فيه أبواب الإرهاب والجريمة والمخدرات والإعتداء والسرقة.

خصائص التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب:

من التعريف أعلاه نستخلص أن خصائص التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب تتمثل في الآتي:

1. وسيلة لتسخير العلم وتوظيف الفن لصياغة الرؤى المستقبلية.
2. تعمل من خلال التنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والتخطيط والتنظيم وإصدار الأمر.
3. تهتم بالتنسيق والرقابة وقيادة وتوجيه أنشطة جماعة من الناس نحو تحقيق هدف مشترك.
4. تهدف للتغلب على الأزمات من خلال تجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، وتحقيق التوازنات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المختلفة.
5. تبحث في كافة المجالات المولدة لأزمة الإرهاب والمؤدية لأفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه التي تقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي وتهدف إلى إستخدام القوة أو العنف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو ايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالأموال الخاصة والعامة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة والخاصة أو إحتلالاها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر، لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو ايدلوجية.

أهمية التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب:

من التعريف والخصائص يمكن أن نلخص أهمية التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب في:

1. التعامل بشكل علمي مع أزمة الإرهاب
2. ترتيب الأفكار وعصف الاذهان لإدارة أزمة الإرهاب
3. تهتم بتحليل أزمة الإرهاب ورسم السيناريوهات المحتملة
4. دراسة سلوك الإرهابيين ودوافعهم وميولهم والعوامل المؤثرة فيهم
5. تركز على إمكانية توقع تكرار حدوث أزمة الإرهاب وطرق السيطرة عليها
6. عدم المبالغة في ردة الفعل ودراسة الأزمات الأُخرى التي يمكن أن تنتج عن أزمة الإرهاب .

أهداف التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب :

يمكن تلخيص أهداف التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب في الآتي:

1. إدارة أزمة الإرهاب بالطرق العلمية وبعيداً عن الطرق الأمنية والعسكرية.
2. معرفة الأسباب الكامنة وراء تفعيل أزمة الإرهاب وتنشيط وتحفيز الإرهابيين.
3. مخاطبة أزمة الإرهاب من جذورها والسيطرة عليها لضمان عدم أنحرافها عن مسارها.
4. تفعيل طرق الإنذار المبكر للتحذير من الإرهاب في مراحله المبكرة تفادياً لحدوث أزمات أُخرى.
5. إعاقة أزمة الإرهاب من تحقيق أجندتها وأهدافها من خلال تفعيل دور الإعلام في كشف الحقائق.
6. القضاء على الإرهاب والإرهابيين بالإعتماد على المحور القانوني لإقتلاع الإرهابيين من جذورهم.

رابعا/ علاقة السودان بالإرهاب:

1 -علاقة السودان بالتنظيمات الإرهابية والإرهابيين:

يلاحظ أن السودان وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي إحتضن العديد من الأفراد والجماعات الإرهابية وبالرجوع إلى التاريخ يمكن القول بأن شبهة علاقة السودان بالتنظيمات الإرهابية والإرهابيين قد بدأت منذ العام 1991 عندما وصل زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن إلى السودان مسبوقاً بحوالي 400 من أتباعه[42] ، وازدادت هذه الشبهة بتاريخ 16/8/1993م عندما استقبل السودان أليتش راميريز سانشيز (كارلوس) وسكن بالقرب من منزل اسامة بن لادن وايمن الظواهري وحسن الترابي، ليكون بذالك السودان قد سوق نفسه بأنه ملاذاً آمناً للإرهابيين[43] ، وفي العام 1993م وبسبب هذه الشبهات أدرجت الولايات المتحدة الامريكية السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

من الواضح أن شبهة علاقة السودان بالإرهابيين قد إرتبطت بتواجد تنظيم القاعدة وزعيمها الذي تربطه علاقات مباشرة وجيدة برئيس حزب المؤتمر الشعبي حسن الترابي، وتواجد أليتش راميريز سانشيز (كارلوس)، ولكن بعد تعاون الحكومة السودانية مع الحكومة الفرنسية والتي أدت للقبض على كارلوس وتسليمه للمخابرات الفرنسية من خلال تنويمه بحقنة مخدرة في مستشفى ابن خلدون يوم 13/8/1994م[44]، وبعد مطالبة الحكومة السودانية من زعيم تنظيم القاعدة مغادة السودان وخروج اسامة بن لادن من السودان في العام 1996م[45] ، وبعد الخلاف الشهير الذي حدث ما بين رئيس حزب المؤتمر الشعبي حسن الترابي والرئيس السوداني السابق عمر البشير والمفاصلة الشهيرة التي حدثت بينهما بتاريخ 12/12/1999م؛ يمكن القول بأنه لم تعد للحكومة السودانية أي صلة مباشرة أو غير مباشرة بتنظيم القاعدة وزعيمها أو أي من التنظيمات الإرهابية الأخرى.

2 -علاقة السودان بجرائم الإرهاب الدولي:

في ظل غياب التفكير الاستراتيجي والنظرة بعيدة المدة إحتضن السودان العديد من الجماعات الإرهابية ووضع إسم السودان ضمن قوائم الدول الراعية للإرهاب أصبح من السهل نسب وتلفيق العديد من الجرائم الإرهابية للسودان فبتاريخ 7/8/1998م فجر أعضاء تنظيم القاعدة الإرهابي سفارتي الولايات المتحدة الكائنتين بمدينتي نيروبي بكينيا ودار السلام بتنزانيا في آن واحد واسفرت الهجمات عن مقتل 224

شخصاً وإصابة ما يزيد عن 5000 فرد وإلحاق أضرار جسيمة بمباني السفارتين وهدم المباني المجاورة[46] ، وبتاريخ 12/10/2000م قام مفجران أنتحاريان يستقلان زورقاً صغيراً محملاً بالمتفجرات بالاصطدام بالسفينة الامريكية (يو اس اس كول) في ميناء عدن باليمن وأسفر الإنفجار عن مقتل 17 بحاراً وإصابة ما يزيد عن 30 اخرين وخطط لهذا الهجوم أعضاء من تنظيم القاعدة[47]، وبتاريخ11/9/2001م قام تسعة عشر إرهابياً ينتمون لتنظيم القاعدة بإختطاف أربعة طائرات تجارية كانت في طريقها إلى كاليفورنيا ونفذ الإرهابيون الهجمات بطائرتين إصطدمتا بالبرجين الرئيسيين لمركز التجارة العالمي في نيويورك والثالثة بالجانب الغربي لمبنى البنتاجون والطائرة الرابعة بمنطقة شانكسفيل واسفرت الهجمات عن مقتل ما يقارب من 3 الاف شخص وأعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن هذه الهجمات[48]

مما سبق يثبت أن السودان ومنذ نظافة أراضيه في العام 1996م وخلوها من تواجد تنظيم القاعدة أصبح بعيد عن الجرائم الإرهابية التي تم إرتكابها خارج أراضيه وبواسطة أفراد غير سودانيين ودون مشاركة لأي سوداني لا من حيث التخطيط ولا التنفيذ ولا التمويل ولا حتى من حيث التأييد، وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي لم يستثمر السودان هذه الحقائق والأدلة والبراهين لينفي جميع التهم الملفقة اليه ولم يتعامل بفكر استراتيجي يستثمر من خلاله هذه التهم والإدانات ويوظفها لصالحه.

3 -علاقة السودان بازمة الإرهاب الداخلي:

أ- أزمة الإرهاب السودانية 2003م:

أزمة الإرهاب السودانية 2003م هي أزمة إرهاب سكان ولايات دارفور وتعد بمثابة أول أزمة إرهاب تمر على الشعب السوداني في العصر الحديث، وأول أزمة يتم التعامل معها في ظل غياب الفكر الاستراتيجي لتنحرف عن مسارها وتتعقد وتتشعب بسبب تغييب المحور القانوني، وبسبب تخبط اللغة الرسمية والشعبية والإعلامية ووصفهم للجرائم الإرهابية التي ترتكبها مليشيا الجنجويد الإرهابية التابعة لقوات الدعم السريع ضد سكان ولايات دارفور بأنها حرب يخوضها الجيش والجنجويد ضد الحركات المسلحة، وبالوقوف على حقيقة الجرائم والإنتهاكات التي ارتكبت في دارفور نجد أنها تشمل الإعدام خارج نطاق القضاء وعمليات القتل غير القانونية للمدنيين والتعذيب والاغتصاب والخطف وتدمير القرى والممتلكات والسرقة والنهب للممتلكات وتدمير مصادر رزق السكان الذين يتعرضون للهجمات ويهجرون قسراً وقد أُرتكبت الإنتهاكات بطريقة منهجية من جانب الجنجويد[49] ، وبإخضاع هذه الجرائم لقانون الإرهاب الذي تم تناوله سلفاً نجد أن الجرائم التي أُرتكبت في دارفور هي جرائم إرهاب وليست جرائم حرب وأن مرتكبوها هم إرهابيين بنص القانون، ونتيجة لهذه الأخطاء والتخبطات إنحرف مسار الأزمة السودانية وتعقد وطال عمرها، ولم تنجح معها جميع اتفاقيات السلام التي تم توقيعها.

غياب التفكير الاستراتيجي ودوره في الانحراف بمسار أزمة إرهاب دارفور 2003:

أدى غياب دور الفكر الاستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب السودانية لسنة 2003 والمتعلقة بإرهاب سكان ولايات دارفور إلى سوء توصيف الجرائم الإرهابية وتسميتها بجرائم الحرب وسوء تصنيف الإرهابيين وتسميتهم بالمتمردين والمرتزقة والمليشيا وتسبب هذا الخطأ في إنحراف مسار الأزمة مما سهل تمرير وتنفيذ الأجندة السياسية التي عملت على تحجيم المحور القانوني وتفعيل مسار التفاوض لعقد معاهدات واتفاقيات سلام وفرت الحماية القانونية للجماعات الإرهابية، وبدأ إنحراف مسار أزمة إرهاب دارفور منذ اغسطس من

العام 2003م عندما بدأت الجهود الرامية لايجاد حل لأزمة دارفور فعقد الرئيس التشادي اجتماعاً في ابشي بين ممثلي الحكومة والمتمردين وغياب حركة العدل والمساواة والذي أنتهي بتوقيع اتفاق إطاري في 3/9/2003م نص على وقف الأعمال العدائية لمدة 45 يوماً، وبعدها في 8/4/2004م وقعت الحكومة والحركتان اتفاقاً أنسانياً لوقف إطلاق النار وفي 28/5/2004، ثم التوقيع في 9/10/2004 على برتوكولين أحدهما لتحسين الحالة الإنسانية والاخر لتعزيز الحالة الأمنية، وبالرغم من جميع هذه الجهود وتوقيع العديد من البرتوكولات إلا أن أغلب التقارير أشارت إلى استمرار القتال وإنتهاك وقف إطلاق النار بين المتمردين والحكومة والمليشيات التابعة لها[50]، ويمكن أن نلخص الاتفاقيات على النحو الآتي:

اتفاق سلام ابوجا 2006م:

بتاريخ 5/5/2006م تم التوقيع على اتفاقية سلام دارفور بمدينة ابوجا بدولة نيجيريا وأُطلق على هذه الاتفاقية إسم اتفاقية (ابوجا) ومثل الطرف الموقع عن حكومة السودان الرئيس السابق عمر حسن احمد البشير ومثل الطرف الثاني الموقع على هذه الاتفاقية جانب من فصيل حركة تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوي وتم رفض التوقيع على هذا الاتفاق من قبل مجموعتين اخريين من حركة العدل والمساواة وفصيل اخر من حركة عبدالواحد محمد نور[51] وتعتبر اتفاقية ابوجا أول اتفاقية يتم التوقيع عليها رسمياً بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي، واحتوت اتفاقية ابوجا على عدد من الفقرات والمبادئ الاساسية والعامة أولها محور تقاسم السلطة ثم محور تقسيم الثروة ثم محور وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية ونزاع سلاح الجنجويد والمليشيات المسلحة[52].

اتفاق سلام الدوحة 2011م:

نتيجة لفشل اتفاق ابوجا استمرت الانتهاكات والجرائم الإرهابية، واستمرت أعمال العنف التي تمارس ضد المدنيين وإنتهاكات حقوق الإنسان وبخاصة المرتكبة ضد النساء والأطفال وأعمال العنف وإنتهاكات القانون الإنساني الدولي وتم التشديد على ضرورة تقبل جميع الأطراف لنزاع المسلح في دارفور على نحو كامل وغير مشروط والتقيد بالالتزامات المنوط بها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة والالتزام بالتصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان، وتم الاجماع على أنه لا يمكن حل النزاع في دارفور عسكرياً وأنه لايمكن التوصل لحل دائم إلا عن طرق عملية سياسية شاملة[53]، وعلى هذه المبادئ تم التوقيع بتاريخ 14/7/2011م على اتفاق سلام الدوحة وتعتبر ثاني اتفاقية رئيسية يتم التوقيع عليها، وشملت الاتفاقية سبعة فصول فضم الفصل الأول حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتضمن الفصل الثاني تقاسم السلطة والوضع الإداري وشمل الفصل الثالث تقاسم الثروة واحتوى الفصل الرابع على التعويضات وعودة النازحين واللاجئين وتناول الفصل الخامس العدالة والمصالحة وتطرق الفصل السادس إلى وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية وأشار الفصل السابع إلى الحوار والتشاور الداخلي وطرق التنفيذ[54]

اتفاق سلام جوبا 2020م:

فشل اتفاق ابوجا والدوحة أدى إلى استمرار أزمة إرهاب دارفور وتفاقمها إلى أن إضطر الأطراف مجدداً في 3/10/2020م إلى توقيع اتفاق سلام تم تسميته باتفاق جوبا لسلام السودان وهذا الاتفاق يعتبر ثالث اتفاق رئيسي يتم التوقيع عليه مابين الحكومة السودانية (الانتقالية) والحركات الدارفورية المسلحة

والملاحظ أن هذه الاتفاقية أتت بنفس الطريقة والآلية التي وقعت بها سابقاتها من الاتفاقيات كاتفاقية ابوجا واتفاقية الدوحة، فقد شملت اتفاقية جوبا المبرمة 8 برتوكولات أتت على شكل فصول فتناول الفصل الأول محور تقاسم السلطة وتناول الفصل الثاني محور تقاسم الثروة وتناول الفصل الثالث محور العدالة والمساءلة والمصالحة وتناول الفصل الرابع محور التعويضات وجبر الضرر وتناول الفصل الخامس محور النازحون واللاجئون وتناول الفصل السادس محور تنمية قطاع الرحل والرعاة بإقليم دارفور وتناول الفصل السابع محور الأراضي والحواكير وتناول الفصل الثامن محور وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية، ونصت الاتفاقية على أنشاء مجلس لشركاء الفترة الانتقالية تمثل فيه أطراف الاتفاق السياسي في الوثيقة الدستورية ورئيس الوزراء وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان[55].

فشل اتفاقيات السلام:

مما سبق يتضح أن جميع اتفاقيات السلام الخاصة بأزمة إرهاب دارفور قد تم توقيعها في ظل غياب التفكير الاستراتيجي لذلك لم تنجح ولم تنفذ وقد أشار التقرير المنشور على موقع مجموعة الأزمات إلى أنه وبالرغم من إنخفاض القتال بين المتمردين والقوات الحكومية إلى حدٍ ما إلا أن العنف اسوأ في بعض المناطق بسبب الاشتباكات بين فصائل جيش تحرير السودان واللصوصية والخلافات بين القبائل بينما لاتزال الحدود التشادية غير مستقرة، وأشار التقرير إلى أن البروتوكولات الخاصة بتقاسم السلطة والثروة لاتعالج بشكل كاف الأسباب الجذرية للنزاع، وأن عدم المساواة الهيكلية بين مركز السودان ومحيطه أدى إلى التمرد في عام 2003م، وأشار التقرير إلى أن اتفاق سلام دارفور أدى إلى تسريع تفكك التمرد إلى كتل أصغر[56] ، وفي الرابع من فبراير من العام 2011 برزت المعوقات على السطح عندما أعلنت حركة تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوي أنها في حل عن اتفاق ابوجا لأن هدف الحكومة الجديدة تجريد قواته من سلاحها ودمجها في قوات الحكومة لإستخدامها في حربها ضد فصائل المقاومة الاخرى وتفكيك معسكرات النازحين واستئناف عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية في دارفور، ودعا مناوي المحكمة الجنائية الدولية الإهتمام بتعزيز آليات المراقبة والرصد لما أسماه بعمليات التطهير العرقي الجارية حالياً في الإقليم وطالب مناوي البعثة المشتركة اليوناميد للنهوض بواجبها في حماية المدنيين ومراقبة سلوك الحكومة[57]، في ظل هذه المهددات أرسلت رواندا 155 جنديا إلى دارفور تحت راية الاتحاد الافريقي واوضح الرئيس النيجيري أن بلاده تفكر بالفعل في إرسال ما يصل إلى 1500 جندي كقوة سلام وعرضت دول افريقية اخرى الانضمام لهذه القوات وقال الرئيس النيجيري (اولوسيجون اوباسانجو) أنه يتعين على قوات الاتحاد الافريقي العمل على نزع سلاح متمردي دارفور في إطار اتفاق تقوم بموجبه الحكومة بنزع سلاح الحركات العربية وأضاف بأن الحكومة ربما لا تكون قادرة على نزع سلاح المتمردين سلمياً وهذا هو المجال الذي ستكون فيه جهود الاتحاد الافريقي لازمة[58]، وشكلت الإنشقاق مابين حركات دارفور أكبر المعوقات لاتفاقية سلام الدوحة ولم تتمكن اتفاقية الدوحة من جمع وتوحيد حركات دارفور للتوقيع على الاتفاقية[59]، وقد تم ملاحظة العديد من النقاط وفي العديد من الملفات منها أن الاتفاقية لم تتحدث عن دمج القوات والحركات المسلحة ولم تحدد الجهة التي ستقوم بعمليات الدمج وجمع السلاح وإعادة الإنتشار، ولم تتحدث عن حجم الجيش أو القوات النظامية المطلوبة في دارفور ولم تتطرق إلى طبيعة تكوين هذا الجيش، كما لم تحدد الجهة التي ستقوم بالعمل مع القوات

الافريقية، ولم يتم حصر المتمردين ولا تحديد نقاط تجمعهم[60]، ويتمثل فشل اتفاق سلام جوبا في أنه اتفاق جزئي ولم يشمل كل الحركات المسلحة ويعتبر مماثل لكل اتفاقيات السلام السابقة، من حيث المحاصصات بين المركز والمتمردين في كعكة السلطة، وبنود الترتيبات الأمنية شملت القوات المتمردة الموقعة مع الحكومة فقط[61].

محور إرساء مبادئ حقوق الإنسان في دارفور:

محاور حقوق الإنسان في اتفاقيات سلام دارفور كانت بعيدة كل البعد عن أزمة الإرهاب ولم تجلب للإنسان الدارفوري أبسط حقوقة في العدالة والإنصاف، وعلى الرغم من أنها نصت على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن لكل شخص الحق في الحرية والسلام والأمان ولا يجوز ايقاف أو إحتجاز أي شخص أو تجريده من حريته أو تقييدها إلا إذا كان ذلك منسجماً مع التدابير التي يفرضها القانون، وأن لكل أنسان الحق في الحياة والكرامة والنزاهة ولا يجوز حرمان أي شخص من الحياة بصورة قسرية، وأن جميع الأفراد متساوون أمام القانون ولهم الحق في الحماية المنصفة من الدستور والقانون دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو المعتقدات الدينية أو السياسية، وأن يتمتع الرجال والنساء بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحق تكوين الاسره وحق التزوج ومقاومة العادات والتقاليد التي تقوض كرامة المراة، وتوفير خدمات الأُمومة ورعاية الطفولة وحماية حقوق الطفل وتوفير فرص الوصول إلى التعليم، ومنع إخضاع أي شخص للتعذيب ومنع الاسترقاق وعدم جواز فرض عقوبة الإعدام، ونصت على حرية الاعتقاد الديني وحرية التعبير والحق في التنقل وحق التجمع السلمي، والحق في حماية التدهور البيئي[62]، وأن تكون المواطنة هي أساس تساوي جميع السودانيين في الحقوق والواجبات، وتكفلت بأمن وسلامة الجميع في دارفور على أساس سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز واحترام الحق في الحياة والأمن الشخصي وكرامة الفرد وسلامته والحق في المحاكمة العلنية العادلة والحق في اللجوء إلى العدالة، وإتاحة حرية الراي والضمير والدين وحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في تكوين الأحزاب والتصويت، ومنعت تهديد الأطراف بسبب ارائهم، كما نصت على تعزيز الرفاه العام والنمو الاقتصادي من خلال توفير الاحتياجات الضرورية والخدمات الأساسية الكافية والبنية التحتية المناسبة وتوفير فرص العمل للشباب وتمكين المراة وإرساء الحكم الرشيد، وتعزيز مشاركة مواطني دارفور في تخطيط برامج الانعاش المبكر والتعمير وإعادة التأهيل، وأولت إهتمام بإحتياجات النساء والأطفال والفئات الضعيفة، وحثت بإنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وتكفلت بإنشاء المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان[63].

فشل محور إرساء مبادئ حقوق الإنسان في دارفور:

يلاحظ أن جميع ما ورد في الاتفاقيات من نصوص في محور حقوق الإنسان طوال فترة العشرون عاماً لم يتحقق فطوال هذه الفترة تحدثت المنظمات الدولية ونقلت الصحف والأخبار العديد من حالات الإبادة والإغتصاب وحرق القرى والمنازل والتهجير القسري وغيرها من الانتهاكات كانت تتطلب أن يفرد لها محور خاص بحقوق الإنسان في حالات الإرهاب وإنعدام الامن وكان أجدى بهذه الاتفاقيات أن تجرم التعذيب والإغتصاب والإبادة وقتل النساء والأطفال والشيوخ وحرق القرى والمزارع وهدم المساكن وإبادة المواشي وفقا لقانون الإرهاب وأن تتناول مسالة تعويض الأُسر وضحايا الانتهاكات والإغتصاب والتعذيب وتتناول مسالة حظر إستعمال وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد وحظر إمتلاك الأسلحة الآلية والتي يمكن

إعتبارها كبيرة الأثر وشديدة الضرر كما كان ينبغي أن تحفظ للمتضررين حق المقاضاة ضد كل من تثبت إدانته في إرتكاب أي جرائم إرهاب سواء كان من القوات النظامية أو غيرها.

جميع هذه الملاحظات تثبت أن اتفاقيات ابوجا والدوحة وجوبا قد أنحرفت عن مسار أزمة إرهاب دارفور وسعت إلى توفير الحماية للإرهابيين من خلال تطبيق محاور القوانين التي لا تستقيم ولا تتوافق ولا ترتبط بقانون الإرهاب، حيث نصت على احترام القانون، واعتمدت آليات العدالة الانتقالية لتوفير سبل الإنصاف والمساءلة القانونية لمرتكبي أعمال العنف ذات الصلة بالنزاعات في دارفور، لتحقيق العدالة الوطنية في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والإدانة غير المشروطة للفظائع والتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت خلال النزاعات، وأكدت على مسائلة منتهكي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واعترفت بارتكاب أفعال خاطئة واعتمدت المساءلة والعدالة والمسامحة والإلتزام بعدم التكرار، وأقرت المصالحة بين أبناء شعب دارفور[64] ، كما أصبحت تتحدث عن قرارات الجمعية العامة للأُمم المتحدة التي ترجمت الحقوق الذاتية إلى قواعد سلوك المسؤولين الحكوميين مثل توفر المبادئ الأساسية المتعلقة بإستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب موظفي إنفاذ القوانين، وحق الأفراد العاجزين عن القتال في الحياة أو الضمانات القضائية، وقد أشار مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن معايير القانون الإنساني الدولي تحمي فقط بعضاً من حقوق الإنسان فالقانون الإنساني الدولي لا يشمل الحق في الضمان الاجتماعي والحق في الانتخابات الحرة وحرية الفكر والحق في تقرير المصير بل هو ملائم للمشاكل التي تنشا في النزاعات المسلحة[65]، وهذه الاشارة تعتبر بمثابة اعتراف بالتخبط والإنحراف لأن كل الاتفاقيات كانت بعيدة عن مسار الإرهاب ولم تصنف الجرائم وفقا للقانون ولم تسمى مرتكبو الجرائم وفقاً للقانون وهذا الخطأ أدى إلى الجلوس مع الإرهابيين والتفاوض معهم وتوفير الحماية القانونية لهم، ومع هذه التخبطات استمر قتل المدنيين واستمر الإغتصاب والعنف الجنسي وموروس على نطاق واسع وبشكل منهجي واستمر الإعتقال والإحتجاز التعسفي والتعذيب والقمع وفرض قيود تعسفية على الحريات السياسية واستمر الإرهاب والتهجير والنهب، وساد مناخ الإفلات من العقاب مع تواصل الانتهاكات والتجاوزات دونما رادع واستمرت منطقة دارفور تعاني من التهميش الاقتصادي والتخلف وتفاقمت حالة الفقر. وقد تدخل المجتمع الدولي من جهته عبر الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي فقدم المساعدات في المجالات الدبلوماسية والإنسانية والإنمائية وفي مجال حقوق الإنسان غير أن الأغلبية الساحقة لتوصياتها ظلت دون تنفيذ من جانب الحكومة[66]، ويلاحظ أن عدد من موظفي الأمم المتحدة وجدوا الفرصة مواتية للمشاركة في هذه الجرائم فارتكب عدد من الأفراد التابعين للأُمم المتحدة جرائم عنف جنسي ضد النساء في دارفور وأصبحت الأُمم المتحدة هي نفسها متهمة بارتكاب جرائم عنف جنسي وقد طالبت الأمم المتحدة بفتح تحقيق ثم طالبت بمعاقبة مرتكبي الجرائم، إلا أننا لم نرصد أي تقرير يشير إلى التحقيق أو المعاقبة.

الدور الدولي في أزمة إرهاب دارفور 2003:

سعت أغلب الدول إلى تحقيق الأجندة التي صنعت من أجلها أزمة الإرهاب حيث تمكنت من الإنحراف بمسار الأزمة من مسار الإرهاب إلى مسار الحرب والنزاع لتدويل الأزمة وتضخيمها وتحضير المسرح الدولي وإيهام العالم برعايتهم لمبادرات السلام والإنسانية والديمقراطية والحرية ويتلخص هذا الدور في الآتي:

أ-الدور الاسرائيلي:

كشف وزير الأمن الداخلى الاسرائلي (افي ديختر) في ندوة عقدها مركز أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي عن أبعاد التدخل الاسرائيلي تجاه كل من لبنان وسوريا والعراق وايران ومصر والسودان ووضع خلالها تصوراً كاملاً للتدخل الاسرائيلي في السودان فمن خلال سعيه للرد على الأسئلة الخاصة بأسباب التدخل الاسرائيلي في ملف دارفور أكد أن لدى خبراء الاستراتيجية في إسرائيل رؤية تتمحور في أن السودان بموارده الطبيعية والكبيرة إذا ترك لحاله فسوف يصبح أهم من مصر والسعودية والعراق وسوف يصبح قوة هائلة تضاف إلى قوة العالم العربي وذكّر الوزير الاسرائيلي مستمعيه ببعض إسهامات السودان في الماضي في المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل وقال بأن السودان شارك في حرب سلاح الجو المصري، وتوفير المجال لتدريب القوات البرية المصرية، ولكي لا يتكرر هذا كان على الجهات المختصة الاسرائيلية أن تحاصر السودان في المركز، وفي الأطراف بنوع من الأزمات والمعضلات التي يصعب حلها ومضى قائلا أنه كان لزاماً على إسرائيل أن تنزع المبادرة من يد السودان حتى لايتمكن من بناء دولة قوية ومستقرة، وكان هذا العمل بمثابة التنفيذ الفعلي للاستراتيجية الاسرائيلية التي تبنتها رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير منذ العام 1967م، والخاصة بإضعاف الدول العربية واستنزاف طاقاتها، وكشف الوزير الاسرائيلي عن بؤر ومرتكزات أقامتها إسرائيل حول السودان لكي ينطلق منها المخطط الاسرائيلي، وقال ديختر أن تلك البؤر اوجدت في إثيوبيا واوغندا وكينيا وزائير، وأشرف عليها قادة إسرائيل المتعاقبون ابتداءً من بن غوريون وليفي اشكول، وغولدا مائير ومناحم بيغن، واسحاق شامير واسحاق رابين وارييل شارون، وذكر أن إقامة تلك المرتكزات والبؤر في الدول المذكورة فرضها بعد السودان الجغرافي عن إسرائيل، مشيراً إلى أن المخطط قد نجح في إعاقة السودان من إقامة دولة قادرة على تبوء موقع الصدارة في المنتطقتين العربية والافريقية.

كما أكد على أن التدخل الإسرائيلي في دارفور كان حتمياً، وذلك لأن الهدف كان دوماً خلق سودان ضعيف ومجزأ، وكشف عن أن إسرائيل لها وجود قوي في دارفور بدعوى وقف الفظائع ضد شعبها، ولتأكيد حقه في التمتع بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه مدعياً أن العالم يتفق معه في أنه لابد من التدخل في دارفور مشيراً إلى أن الموقف العالمي ساعد في تفعيل الدور الاسرائيلي وإسناده كدور منفصل عن الدورين الامريكي والاوروبي كاشفاً عن أن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اريل شارون كان هو صاحب فكرة تفجير الأوضاع في دارفور وطمان الوزير الاسرائيلي مستمعيه بأن قدراً كبيراً وهاماً من الأهداف الاسرائيلية تجد فرصتها للتنفيذ والتحقق في دارفور وأكد أن هناك علاقة وثيقة مع متمردي دارفور وبعض قادة الحركات المسلحة [67].

لعبت إسرائيل دوراً مهماً في تضخيم أزمة دارفور وذلك من خلال دعم المتمردين حيث قامت بتدريب العديد من القيادات المتمردة، وقد إتهمت الحكومة السودانية دولة إسرائيل بمساندة التمرد وتوسيع نطاق الأزمة، كما أكدت تقارير الأمم المتحدة بأن إسرائيل هي المسؤولة عن إبادة مليون مواطن أفريقي من خلال تغذية هذه الحروب بالأسلحة وأهمها نزاع دارفور[68]، وأشارت عدة تقارير إلى أن المخططات الصهيونية والامريكية تستعمل أزمة دارفور مدخلاً لتجزئة السودان إلى دويلات بهدف خدمة مصالح إسرائيل وحرمان العرب من أن يكون السودان سلة غذاء العالم، ولتحقيق ذلك تولت إسرائيل مهمة

تضخيم أزمة دارفور والترويج لقضايا التطهير العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية ليبقى الصراع قائماً في السودان[69].

ب-الدور الامريكي:

عملت الإدارة الأمريكية منذ العام 1991م، على ممارسة ضغوطات تجاه الحكومة السودانية من أجل حملها على تغيير سياساتها حيال المشكلات التي يعاني منها السودان، والتي من ضمنها مشكلة دارفور[70]، وسعت لتوظيف قرارات مجلس الأمن الدولي ضد السودان إذ استبعد النظام السياسي السوداني عن كل المساعدات المالية، التي شرعت الولايات المتحدة بمنحها إلى الدول الافريقية فجاءت قرارات مجلس الأمن الدولي متناغمة مع قرارات الكونغرس الامريكي، واصفة النظام السياسي السوداني بالإرهاب، ومن تلك القرارات قرار مجلس الامن رقم 1044 في 31 يناير 1996م، والقرار رقم 1054 في 1996م، وقرار مجلس النواب الامريكي رقم 70 وقرار مجلس الشيوخ رقم 106 وجلسة الكونغرس في العام 1997م، والتي حددت بشكل واضح مؤشرات السياسة الأمريكية ضد السودان على قاعدتي العزل والاحتواء، ووفقا لهذه القرارات فقد عزلت الإدارة الامريكية السودان عن محيطه الخارجي، وأقدمت على حظر زيارة المسؤولين السودانيين إلى الولايات المتحدة الامريكية، تدخلت الولايات المتحدة في قضية دارفور من خلال تكثيف زيارات المسؤولين الأمريكيين لدارفور ومنهم وزير الخارجية السابق كولن باول، مع الأمين العام للأُمم المتحدة كوفي أنان في تموز 2004م، حيث زارا دارفور بشكل منفرد واجريا مشاورات عدة مع الحكومة السودانية لإحتواء الأحداث، ولم تكن تلك المبادرة الأولى فقد سبقها مبادرات منها زيارة قام بها ثلاثة وفود من الكونغرس الامريكي، وزيارة السفير الامريكي المتجول (ريتشارد بروسير)، للتحقيق في جرائم الحرب، وتلك المبادرات نالت التأييد الداخلي الأمريكي ومنها النداء الذي وجهه البرلمانيون الأمريكيون في 2004 إلى الرئيس جورج بوش للتدخل عسكريا في دارفور من أجل ما وصفوه بالإبادة الجماعية، وهنا أتى الموفق الأمريكي مكملاً للموقف الاسرائيلي، حيث صور ما يحدث في دارفور بعمليات الإبادة التي حدثت في رواندا، وقد ساعدهم في ذلك النداءات التي وجهتها حركات التمرد في دارفور بالمطالبة بتدخل الأمين العام للأُمم المتحدة بإقامة منطقة حظر للطيران العسكري، وتسهيل حرية الحركة لعمال الإغاثة وإجراء محاكمات جرائم حرب ضد المليشيات[71]، وقام الكونغرس بإجازة قانون محاسبة دارفور والذي دعى إلى تجميد عضوية السودان في الأمم المتحدة وتمديد حظر إرسال الأسلحة إلى السودان.

ج-دور الأمم المتحدة:

استجابت الأمم المتحدة لمواقف دول أمريكا وبريطانيا وإسرائيل الرامية إلى تعقيد أزمة إرهاب دارفور، وإطالة عمرها من خلال تضليل الرأي العام الدولي بتحريف جرائم إرهاب شعب دارفور، واظهار الأزمة على أنها صراع بين طرفين، وفي هذا الصدد أصدرت عدداً من القرارات التي شكلت نوع من الحماية القانونية للجماعات الإرهابية التي ارتكبت مجازر ضد سكان ولايات دارفور، ومن هذه القرارات القرار رقم 1547 بتاريخ6/11/ 2004م، والذي أدان جميع أطراف الصراع في دارفور وطالبهم بإكمال المفاوضات والإلتزام بوقف إطلاق النار[72] ، القرار رقم 1556 بتاريخ 30 /6 /2004م والذي أفاد بخطورة الوضع في دارفور وأنه أصبح يهدد السلام والأمن العالميين واستقرار المنطقة، وفيه أنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وحمّل مجلس الأمن مسؤولية ما حصل للحكومة السودانية، وإتهمها بعدم قدرتها على حماية المدنيين أو التعامل مع

المتمردين، القرار رقم 1585 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠م، والذي أكد على استعداد دعم عملية السلام في السودان[74]، والقرار رقم 1588 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧م الذي رحب باتفاق السلام الشامل[75]، والقرار رقم 1590 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤م وأكد على الإلتزامات الواردة في اتفاق أنجمينا وبرتوكولات ابوجا الخاصة بالمسائل الأمنية والإنسانية، وطالب بتقديم كل من إرتكب جريمة إنسانية أو إنتهك أي من حقوق الإنسان إلى العدالة، وأعرب عن قلقه لمزاعم الاستغلال الجنسي وسوء السلوك من قبل أفراد الأمم المتحدة[76]، والقرار رقم 1591 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩م الذي أدان الإنتهاكات الخاصة لوقف إطلاق النار وتقاعس الحكومة عن نزع سلاح الجنجويد وعدم تقديم المسؤولين عن أنتهاكات حقوق الإنسان للعدالة وأتهم القرار جميع أطراف النزاع بعدم الإلتزام بالقرارات السابقة، وكرر الدعوة للتفاوض غير المشروط من أجل التسوية السلمية، كما دعى إلى التوقف الفوري عن شن الغارات الجوية في دارفور وتحريك المعدات العسكرية[77]، والقرار رقم 1593 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣١م الذي قرر إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنايات الدولية[78]، والقرار رقم 1627 بتاريخ 23/سبتمبر2005 دعت الأمم المتحدة بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أفرادها من ممارسة الإنتهاك الجنسي وطالب بتأديبهم[79]، والقرار رقم 1706 بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١م والذي نص على إرسال قوات دولية إلى دارفور وفق البند السابع من الميثاق[80]، والقرار رقم 1769 بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣١م الذي نص على أنشاء قوات حفظ سلام مشتركة بين الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة بعدد 26 ألف جندي معظمهم من الجيش والشرطة لإنهاء العنف في دارفور لفترة أولية إثنى عشر شهراً[81].

د-دور المحكمة الجنائية الدولية في أزمة دارفور:

عملت على تسخير القانون لإنفاذ قرارات مجلس الأمن التابع للأُمم المتحدة وقد أصدرت عدد من المذكرات أولها بتاريخ 1/6/2005 وكانت عبارة عن مذكرة إستدعاء ضد: احمد هارون وعلي محمد علي عبدالرحمن (علي كوشيب) [82]، ثم أصدرت مذكرة توقيف في حقهم بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٧م وبتاريخ 14/6/2008م أصدارت مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني السابق عمر حسن أحمد البشير[83] ، وزعم المدعي العام أن التحقيقات أدت إلى توافر أسباب معقولة للإعتقاد بأن الرئيس مسؤول جنائياً عن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وقد أصدرت الدائرة مذكرة توقيف بتهمة إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[84] ، ولم تتطرق لجرائم الإرهاب.

خلاصة القول أن غياب الفكر الاستراتيجي السوداني وعدم معرفة السودان بحقيقة المحور القانوني وأهمية توصيف الجرائم وتصنيف المجرمين تسبب في إنحراف أزمة إرهاب دارفور لسنة 2003 عن مسارها ومكنت بعض الدول من التدخل في الشأن السوداني بشكل سلبي لتمرير أجندتها السياسية من خلال تحجيم المحور القانوني وتفعيل محور التفاوض الرامي لعقد اتفاقيات سلام مع الجماعات الإرهابية لتأمين شكل من الحماية القانونية ومساعدتها في البقاء والتوسع والانتشار والتسليح والتنظيم مما أدى إلى تفاقم أزمة إرهاب دارفور واستمرارها حتى تاريخ كتابة هذه الورقة.

أزمة الإرهاب السودانية 2023م:

أزمة الإرهاب السودانية هي الأزمة التي بدأت بتاريخ 15 ابريل 2023 وتسببت في إرتكاب جرائم إرهاب ضد سكان ولايات الخرطوم والجزيرة وكردفان ودارفور وسنار ومازالت مستمرة حتى تاريخ كتابة

هذه الورقة، وبدأت أزمة الإرهاب بعدما سعى قائد قوات الدعم السريع إلى الاستيلاء على السلطة السيادية بقوة السلاح والانقلاب على السلطة السياسية محاولاً إنتزاعها بالقوة، واستهدف بشكل مباشر رئيس مجلس السيادة وباقي أعضاء المجلس من المكون العسكري وقد قام بقتل بعضهم وإعتقال البعض الأخر، واحتجاز رئيس مجلس السيادة وباقي الضباط والجنود بداخل منطقة القيادة العامة، وهو المكان الذي أُديرة منه عمليات التصدي للمحاولة الانقلابية وإفشالها منذ ساعاتها الاولى، وبعد فشل المحاولة الانقلابية قام المرتزقة الإرهابيين التابعين لمليشيا الدعم السريع بتغيير خطتهم فاستهدفوا الشعب السوداني وقاموا بممارسة العنف واستخدموا الإرهاب لغرس الخوف وبث الذعر في نفوس الشعب السوداني في محاولة للتهجير والسيطرة على المساكن لتحقيق أهداف سياسية وايدلوجية، وفي سبيل تحقيق هذا المخطط الإجرامي تم القاء الرعب بين الناس وترويعهم وايذائهم وتعريض حياتهم وحريتهم وأمنهم للخطر والحاق الضرر بالبيئة وبالمرافق والأملاك العامة والخاصة وإحتلالها والاستيلاء عليها وتعريض الموارد الوطنية للخطر، ونتج عن هذه الجرائم الإرهابية قتل الآلاف وإعتقال وإغتصاب المئات وتشريد وتهجير الملايين من الشعب السوداني، وتم نهب وإحتلال الآلاف من الممتلكات العامة والخاصة، وتدمير البنى التحتية ووسائل النقل والمواصلات، إلى أن أُضطر أغلب سكان ولاية الخرطوم إلى إخلاء المدينة والنزوح إلى الولايات الأُخرى الآمنة، وفي الجنينة ارتكبت مليشيا الدعم السريع العديد من المجازر وبدأت هذه المجازر بقتل الوالي خميس عبدالله ابكر، وأفاد أكثر من 20 ناجياً من هجمات الدعم السريع بأن الهجمات شهدت تعرض نساء لإغتصاب جماعي وأطفال رضع للذبح والضرب بالهراوات حتى الموت ودهس أشخاص بالمركبات وإحراق الناس أحياء في منازلهم كما اصطاد القناصة اخرين في الشوارع[86] ، وقالت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته أن هجمات قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها في الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور قتلت آلاف الأشخاص على الأقل وخلفت مئات الآلاف من اللاجئين منذ أبريل إلى نوفمبر 2023 وإرتكبت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب واسعة النطاق في حملة تطهير عرقي بهدف دفعهم إلى مغادرة المنطقة[87]، وفي 18 ديسمبر هجمت قوات الدعم السريع على ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة واستباحت مناطق واسعة خارج الخرطوم حيث قامت قوات الدعم السريع بارتكاب جرائم واسعة ضد المدنيين شملت النهب والإخفاء القسري وغيرها من الجرائم، وتسبب ذلك في فرار أعداد كبيرة من المدنيين بينهم نازحين سبق أن فروا من ولاية الخرطوم[85]، وفي الفاشر إزدادت وتيرة القتال في ولاية شمال دارفور ما أسفر عن سقوط المزيد من الضحايا المدنيين وتهجير أعداد كبيرة من النازحين الذين يقطنون في معسكرات اللجوء بأطراف الفاشر وقالت حركة جيش تحرير السودان أن 10 أشخاص قتلوا واصيب نحو 15 أخرين بجروح خطيرة جراء قصف الدعم السريع بالمدفعية الثقيلة والصواريخ معسكر ابو شوق للنازحين شمال الفاشر[88]، وفي 29/6/2024 هاجمت مليشيا الدعم السريع مدينة سنجة وبعد أيام من سيطرتها ارتكبت إنتهاكات واسعة شملت القتل والنهب والتهجير القسري وذكرت إحدى التقارير أن مدينة سنار وسنجة سجلت حالات كبيرة من المفقودين يزيد عددهم عن 1300 شخص ونوه إلى أن احصائيات الضحايا حتى الأن بلغت عشرات القتلى[89]، وأشار المدير الإقليمي لشبكة نساء القرن الافريقي أنه تم توثيق 180 حالة عنف جنسي وتحدثت عن استمرار جرائم العنف الجنسي وأنها عادة ما تحدث في بداية الغزو وترتبط بالنهب والسرقة وتحدث هذه الجرائم بانتظام نتيجة وجود قوات الدعم

السريع في المناطق نفسها التي تضطر الظروف بعشرات النسوة للبقاء فيها فيصبحن دائماً عرضة للجرائم وتشدد على أن جرائم العنف الجنسي يمثل استراتيجية حرب ظلت الدعم السريع تتبعها منذ 20 عاماً وهي ذاتها التي استخدمت في دارفور كآلية مسموح بها ومتاحة ضمن بنية المليشيا حيث تستخدم أجساد النساء للترفيه والترهيب والتهجير[90].

غياب التفكير الاستراتيجي ودوره في الإنحراف بمسار أزمة الإرهاب السودانية 2023م

في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي وبسبب التضليل الكلامي والاعلامي إنحرفت الأزمة وتكرر نفس الخطأ الذي حدث في أزمة إرهاب دارفور 2003 وقد إنحرفت أزمة إرهاب الخرطوم 2023 عن مسارها وأصبح الجميع يصنفها بأنها حرب بين قائد القوات المسلحة وقائد قوات الدعم السريع حتى أصبحت الحكومة نفسها وقواتها المسلحة تسميها بحرب الكرامة وحرب العزة ومنهم من أطلق عليها إسم الحرب العبثية، ومن الكتاب في إحدى المواقع من وصفها بأنها حرب أهلية «اشتباكات السودان 2023 أو نزاع السودان هي حرب أهلية بدأت في الخامس عشر من نيسان ابريل 2023» [91]، وعلى الرغم من إختلاف الجميع على تسمية ما يتعرض له الشعب السوداني منذ ابريل 2023 إلا أن الجميع اتفقوا على أن الجرائم التي ارتكبتها مليشيا الدعم السريع ضد الشعب السوداني تنوعت ما بين القتل والإرهاب والنهب والإغتصاب والإعتقال والتعذيب والتهجير، وأن هناك العديد من الأزمات قد نتجت عن هذه الأزمة منها الأزمة الإنسانية والصحية والبيئية.

أدت هذه الأخطاء إلى أنحراف مسار الأزمة وتسهيل تمرير وتنفيذ الأجندة السياسية، التي عملت على تحجيم المحور القانوني وتفعيل المحور التفاوضي في الجوانب الإنسانية والعسكرية والسياسية والسعى لعقد معاهدات واتفاقيات لتوفير الحماية القانونية للجماعات الإرهابية، علماً بأن نفس هذه المسارعي كانت قد وفرت الحماية القانونية للجماعات الإرهابية في أزمة الإرهاب السودانية لسنة 2003، وبعد عشرون عاماً تكرر إنحراف مسار أزمة الإرهاب السودانية لسنة 2023م عندما بدأت الجهود الرامية لايجاد حل سلمي للازمة استجابة للنداءات الدولية والتي بدأت بالوساطة الامريكية والسعودية، التي نتج عنها اجتماع ممثلي القوات المسلحة السودانية ومليشيا الدعم السريع في مدينة جدة، وإنتهي بتوقيع الطرفان على اتفاق أول في 11/5/2023م واتفاق ثاني في ٢٠٢٣/٥/٢٨، ويمكن تلخيص الاتفاقيات على النحو الآتي:

إعلان جدة الأول ٢٠٢٣/٥/١١م:

بوساطة امريكية سعودية إجتمعت الأطراف السودانية ممثلة في وفد القوات المسلحة السودانية ووفد الدعم السريع، والتزمت الأطراف بتنفيذ بناء الثقة المتعلقة بإقامة اتصالات بين قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتحسين الخطاب الإعلامي الرسمي لكل جانب والحد من الخطابات التحريضية، الإجراءات المتعلقة بالعناصر من دعاة الحرب والمؤيدة للحرب من كل جانب، وترك الأمر للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع للتنفيذ الكامل للاتفاق[92]، وقد إلتزم الطرفان على ضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والعسكرية، والامتناع عن أي هجوم من شأنه أن يتسبب في أضرار مدنية أو يلحق ضرر بالمدنيين وعدم استخدامهم دروعاً بشرية، وعدم استخدام نقاط التفتيش في إنتهاك مبدأ حرية تنقل المدنيين والجهات الإنسانية، والسماح للمدنيين بمغادرة مناطق الأعمال العدائية، وأي مناطق محاصرة

طوعا وبأمان، وحظر النهب والسلب والإتلاف، والاستحواذ واحترام حماية المرافق الخاصة والعامة والامتناع عن استخدامها للأغراض العسكرية وحماية وسائل النقل الطبي دون استخدامها في أعمال عسكرية، والامتناع عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الاعمال العدائية، والاخفاء القسري والاحتجاز التعسفي للمدنيين، وعن أي شكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة ومن ذلك العنف الجنسي بجميع أنواعه.

إعلان جدة الثاني ٢٠٢٣/٥/٢٨م:

تم التوقيع على إعلان جدة الثاني في 20/5/2023م، وفي هذا الإعلان ضمن الطرفان أن جميع القوات الخاضعة لسيطرتها تتوقف وتمتنع عن الأعمال المحظورة الواردة في الفقرة (ز)، والتي من أبرزها إنتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنتهاكات القانون الدولي الإنساني، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية بما في ذلك العنف الجنسي، وإستهداف البنية التحتية المدنية أو المراكز السكانية، وإحتلال أراضي أو مواقع جديدة بما في ذلك البنية التحتية أو المراكز السكانية، وتجنيد الجنود أو تسجيلهم أو حشدهم، ونهب أو مصادرة الممتلكات أو الموارد أو الإمدادات الإنسانية، وإستخدام المدنيين كدروع بشرية، وإحتلال المستشفيات ومرافق البنية التحتية بما فيها مرافق (المياه والكهرباء والوقود)، وإحتلال مساكن المدنيين، والإخفاء القسري أو الإحتجاز التعسفي للأشخاص، والنهب والسلب والتخريب.[93]

الملاحظ أن إعلان جدة الأول التزم فيه الطرفان بعدم إرتكاب أي من الإنتهاكات التي تم ذكرها وإعلان جدة الثاني ضمن فيه الطرفان أن جميع القوات الخاضعة لسيطرتها تتوقف وتمتنع عن الأعمال المحظورة الواردة في الفقرة (ز) من الإعلان، والملاحظ أن أغلب الجرائم المحظورة الواردة في إعلان جدة الثاني والتي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين التابعين للدعم السريع هي جرائم إرهابية، وذلك إستناداً على قانون الإرهاب الذي أوردناه في هذه الورقة، والتوقف والإمتناع عن الأعمال المحظورة يعتبر إعترافاً ضمنياً من الطرفان بارتكاب الجرائم التي وقعوا عليها في الإعلان، وإذا إعتمدنا إعلان جدة واتفقنا جدلاً بأن الطرافان يرتكبان جميع هذه الجرائم ضد شعوبهم في السودان، فإن السودان وإحدى دول الخليج سيكونوا في موقف حرج نتيجة اشتراكهم في تحالف عسكري ميداني في إحدى الدول العربية، ومن الممكن أن القوات التي ارتكبت جرائم ارهاب ضد شعوبها ترتكب نفس الجرائم الإرهابية ضد هذا الشعب العربي.

القمة العربية 32 قمة جدة:

انعقدت القمة العربية رقم 32 بمدينة جدة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٩م، بعد شهر من إندلاع الأزمة السودانية، وحضر ممثل السودان وتحدث عن الأزمة وعدّد جزء من الجرائم التي ترتكبها مليشيا الدعم السريع، وسمى القوات بالمتمردة، ثم أثنى على قرار رفض التدخل في شؤون السودان، و مبينا أن الأزمة شأن داخلي، ثم قال يقلقنا غض المجتمع الدولي الطرف عن هذه الإنتهاكات التي تستوجب الشجب والإدانة، وإختتم قوله بأننا في السودان لسنا دعاة حرب، والقوات المسلحة قادرة على هزيمة التمرد، وعلى هذا الحديث أتت مخرجات القمة العربية 32 مخيبة لآمال السودانيين حيث دعت القمة إلى التهدئة وتغليب صوت العقل، والتأمين على إجتماعات جدة بين الفرقاء السودانيين وإعتبارها خطوة مهمة لإنهاء الأزمة.

القمة العربية 33 قمة المنامة:

انعقدت القمة العربية رقم 33 بالعاصمة البحرينية المنامة في 16/5/2024م، بعد عام على إندلاع الأزمة السودانية وحضر ممثل السودان، وتحدث عن الجرائم التي ترتكبها مليشيا الدعم السريع ضد

الشعب السوداني، وفي البدء وصفها بالجرائم الإرهابية وشبه المليشيا بداعش وبوكو حرام، وإتهم بعض الدول بدعم المليشيا، وطالب بتطبيق إعلان جدة، ثم عاد وتخبط وسمى المليشيا بالمتمردة، وذكر بأنها لم تلتزم بإعلان جدة، ورفض الدخول في أي مفاوضات جديدة قبل تنفيذ إتفاق جدة، وقال بأنها ستكون حرثاً في البحر، وطالب الوسطاء بالضغط على المليشيا لتنفيذ إعلان جدة، وأعلن عن الترحيب بالمبادرة المصرية، وأمن على رفض التدخل في الشأن الداخلي، وأتت مخرجات القمة العربية 33 مخيبة لآمال السودانيين حيث دعت القمة إلى التضامن مع السودان، ودعت الطرفان للإلتزام بتنفيذ إعلان جدة وتسوية الأزمة سواء عبر منبر جدة أو دول الجوار أو غيرها.

الملاحظ أن السودان وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي فشل في طرح قضية الإرهاب بشكل واضح ومفهوم، وصور القضية للدول العربية بأنها صراع داخلي ما بين القوات المسلحة السودانية قوات الدعم السريع، وعلى هذه التصريحات 'متنعت الدول العربية عن التدخل في أزمة الإرهاب السودانية.

واقع أزمة الإرهاب السودانية في ظل غياب التفكير الاستراتيجي:

في ظل هذه الجرائم الإرهابية التي ترتكبها مليشيات الدعم السريع وفي ظل التحذيرات الدولية والاقليمية والأُممية وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي نجد أن الحكومة السودانية تبنت تبعية هذه المليشيات للقوات المسلحة، ومازالت تصر على تصنيف قوات الدعم السريع على أنها قوات متمردة، وتصف أفرادها بالمتمردين، ومازالت تصر على أنها تخوض حرباً ضد المتمردين، وعلى هذه الأخطاء إنحرف مسار أزمة الإرهاب باتجاه الحرب، مما شكل غطاء للجرائم الإرهابية وشكل حماية للجماعات الإرهابية، وأسهم في تحويل الساحة السودانية إلى ساحة قتال مشروع وشكل ملاذا آمنا للإرهابيين، تحول معه الضحايا من ضحايا جرائم إرهاب إلى ضحايا جرائم حرب، وقد أسهم هذا الخطأ الاستراتيجي في تعقيد الأزمة وإطالة عمرها.

تكرار التدخل الدولي السلبي في أزمة الإرهاب السودانية 2023م:

- **الدور الامريكي** استمر في التخبط وعلى الرغم من اعترافهم بالجرائم والإنتهاكات الإرهابية، التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات الدعم السريع ضد الشعب السوداني، وإصدار أمريكا عقوبات ضد قيادات الدعم السريع ومؤسساتها، إلا أنها مازالت تصر على إدانة القوات المسلحة السودانية، واقحامها في المشهد الإجرامي، بهدف تعقيد الأزمة وإطالة عمرها، ففي 1/6/2023 فرضت عقوبات على شركات مرتبطة بالعسكر تغذي طرفي النزاع في السودان، منها شركتان تتبع للقوات المسلحة السودانية، وهما منظومة الصناعات الدفاعية وشركة ماستر تكنولوجي، وشركتان تتبعان لقوات الدعم السريع وهما شركة الجنيد للأنشطة المتعددة المحدودة المسؤولية وتشغل 11 شركة، وشركة تراديف للتجارة العامة المحدودة المسؤولية، وتقع في الإمارات وقامت بشراء سيارات لقوات الدعم السريع[94]، وفي 25/8/2023م أدانت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة تفشي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان، الذي نسبته لقوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها، حيث ذكرت بأن التقارير العديدة عن حالات الإغتصاب الجماعي وغيرها من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات في غرب دارفور ومناطق أخرى، تثير القلق وتساهم في ظهور نمط من العنف العرقي المستهدف[95]، وفي 6/9/2023م إتهمت أفراد قوات الدعم السريع بإرتكاب فظائع وانتهاكات أخرى، بما في ذلك أعمال القتل بدوافع عرقية والانتهاكات، التي تستهدف النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأعمال

نهب المجتمعات المحلية وحرقها، وبعد أن سردت كل هذه الجرائم إكتفت باتخاذ تدابير وقائية ضد اثنين من قيادات الدعم السريع فقط، وتمثلت الإجراءات في فرض قيود على منح التأشيرة للواء في قوات الدعم السريع، ولقائد قطاع غرب دارفور[96]، وبتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٥م فرضت عقوبات على قائدين في قوات الدعم السريع وهما (علي يعقوب وعثمان محمد) وذلك لدورهما في قيادة عمليات قوات الدعم السريع في دارفور، وبتاريخ ٢٠٢٤/٦/٧م أدانت الهجمات المروعة التي شنتها قوات الدعم السريع على المدنيين غير المسلحين في قرية ود النورة بولاية الجزيرة، وأشارت لمقتل أكثر من مئة شخص وإصابة عدد من المدنيين، وطالبت الدعم السريع بإتخاذ إجراءات فورية لوقف هذه الهجمات، وطالبت الدعم السريع والقوات المسلحة بضمان حماية المدنيين، ومحاسبة أي فرد من الصفوف التي ترتكب جرائم حرب أو أنتهاك لإعلان جدة والتوقف عن الهجمات على المدنيين في مختلف أنحاء السودان بشكل فوري، ودعتهما إلى استئناف المفاوضات على وقف إطلاق النار والعودة إلى الحكم المدني، وبتاريخ ٢٠٢٤/٦/١٧م قال المبعوث الامريكي للسودان السيد/توم بيرييلو، لدينا فترة زمنية تتراوح من 3 إلى 4 أسابيع حيث الظروف مواتية لتحقيق اتفاق سلام، فإذا أعاق الجيش هذه المحادثات، أو إذا لم يحضر الدعم السريع بحسن نية، فإن ذلك سيزيد من صعوبة الأمر، وإذا لم تتوصل إلى اتفاق في الأسابيع القليلة المقبلة فإن العالم بحاجة للتفكير في خطة بديلة، ربما تكون قوات حفظ السلام بشكل ما في إطار الاتحاد الافريقي أو الأمم المتحدة.

الدور البريطاني:

مازال الدور البريطاني يسير بالاتجاه السلبي فبتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٠٣م، استغلت بريطانيا الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها الحكومة السودانية، والمتمثلة في تسمية ما يحدث بالحرب، وتسمية قوات الدعم السريع بالمتمردين، وسعت بريطانيا إلى توظيف الأزمة السودانية من خلال مطالبة مجلس حقوق الانسان بتشكيل بعثة من ثلاثة أعضاء للتحقيق في الانتهاكات وجرائم الحرب في السودان، وبتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٥م فرضت بريطانيا عقوبات على مؤسسات تجارية تمول وتدعم نشاط القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وهما المجموعتان العسكريتان المسؤولتان عن النزاع في السودان[97].

دور الاتحاد الأوروبي:

مازال الاتحاد الأوروبي ينفذ الأجندة الأمريكية، فبتاريخ ٢٠٢٤/٠١/٢٢م إعتمد الاتحاد الاوروبي التدابير التقييدية التي اتخذتها من قبله الولايات المتحدة الامريكية ضد ستة كيانات سودانية ثلاث منها تتبع للجيش وهي (شركة أنظمة الصناعات الدفاعية / شركة سودان ماستر تكنولجي / شركة زادنا)، وثلاث شركات تتبع للدعم السريع وهي (شركة الجنيد / شركة تراديف/ شركة جي اس كيه ادفانس)، وقد إتهم الاتحاد الأوروبي هذه الكيانات بدعم الأنشطة التي تقوض الإستقرار والإنتقال السياسي في السودان، ومن الكيانات الستة التي أُتخذ ضدها تدابير تقييدية نفس الكيانات التي أصدرت ضدها وزارة الخزانة الامريكية عقوبات بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٦م بموجب الأمر التنفيذي (٢٠٢٣/١٤٠٩٨) والمعني بفرض عقوبات ضد الجهات التي تقوض الاستقرار والانتقال الديمقراطي في السودان، وبتاريخ 23/01/2024م اعترضت وزارة الخارجية السودانية على القرار، وقالت «بأنه ليس هناك حياد تجاه الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي والعنف الجنسي، وإستهداف النازحين الفارين من الحرب، وبتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٤م أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي عن فرض عقوبات على ستة أفراد في السودان بينهم قائد القوات الجوية للجيش[98].

دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها:

استمرت في التخبط، فعلى الرغم من اعتراض الحكومة السودانية على السلوك السلبي لرئيس البعثة الأممية، ومطالبتها بتغييره إلا أن الأمم المتحدة وبتاريخ 2/6/2023م قامت بتمديد ولاية البعثة المتكاملة حتى 3/12/2023م[99]، مما اضطر الحكومة السودانية إلى طرد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة من السودان حيث أصدرت بيان بتاريخ 8/6/2023م أعلنت من خلاله أن رئيس بعثة يونيتامس شخصا غير مرغوب فيه، وبعد أكثر من 6 أشهر من أندلاع أزمة الإرهاب السودانية، أعربت الأمم المتحدة عن جزعها إزاء استمرار العنف والحالة الإنسانية لاسيما أنتهاكات القانون الدولي الإنساني، والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الانسان، ودعت أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية وتسيير وصول المساعدات الإنسانية، ودعت أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية[100]، بتاريخ 13/6/2024م أعلن مجلس الأمن الدولي التابع للأُمم المتحدة قرار بالرقم 2736 يقضي بوقف مليشيا الدعم السريع الهجوم على مدينة الفاشر، وطالبت قوات الدعم السريع بإنهاء حصارها، وأعمال العنف التي تمارسها ضد سكان الفاشر، والمطالبة بتخفيف العنف وتصعيد العمليات العسكرية في المدينة وما حولها، وحماية المدنيين والسماح بدخول المساعدات بدون قيود إلى دارفور ومختلف أنحاء السودان سواء عبر الحدود أو خطوط النزاع وفقاً للقانون الدولي، ودعت كافة الدول الأعضاء إلى الإمتناع عن التدخل الخارجي في هذا الصراع والوقف الفوري للأعمال العدائية بشكل يُفضي إلى حل مستدام للصراع، وحذرت من تضاؤل كميات الغذاء والمياه والدواء وغيرها من المواد الأساسية وحذرت من أن شبح المجاعة يلوح في الأُفق ومن إحتمالية وقوع المزيد من أعمال العنف وحدوث مجازر واسعة النطاق، ودعت لإعادة فتح معبر (أدري) لتسليم المساعدات الإنسانية من تشاد إلى السودان.

دور المحكمة الجنائية الدولية:

بعد أكثر من عشرون عاماً من الجرائم التي ارتكبت في دارفور، وبتاريخ 11/6/2024م دعا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم المعلومات والتعاون فيما يتعلق بمزاعم إرتكاب جرائم بدارفور، ودعا أي شخص لديه معلومات ذات صلة بالجرائم الدولية المزعومة في دارفور إلى تقديمها، وناشد الضحايا وغيرهم بتقديم أي أدلة ومواد تتعلق بالفظائع المستمرة والألم الذي يعانيه سكان دارفور، والملاحظ أنه إذا كان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يرى أن الجرائم المرتكبة في دارفور مجرد مزاعم فلماذا إستجابت المحكمة لقرار الأمم المتحدة رقم 1593 وتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣١م، وأصدرت مذكرات إعتقال بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٤م ضد الرئيس السوداني السابق وآخرون؟

دور الاتحاد الافريقي والايقاد:

في يوم السبت الموافق ٢٠٢٣/١٢/٩م إنطلقت اجتماعات قمة الايقاد الإستثنائية في دورتها 41 بجيبوتي حيث بدأت بجلسة مفتوحة وأعقبتها جلسة مشاورات مغلقة إنحصرت في عدد معين ومعلوم من الحضور، ولم يتم خلال الجلسة إجراء أي اتصال هاتفي بقائد المليشيا الإرهابية وقد أُختتمت القمة أعمالها في نفس اليوم ودون أن تصدر أي بيان ختامي، وفي يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/١٢/١٠م تفاجأت الحكومة السودانية بصدور بيان ختامي مغاير تماماً لما تم تداوله في جلستي يوم السبت سواءً الجلسة المفتوحة أو

المغلقة، وقد تعمدت الايقاد إقحام بنود ونصوص لم يتم مناقشتها أو الاتفاق عليها في البيان الختامي واشارت إلى أنه وفي أثناء الجلسة تم الاتصال هاتفياً بقائد المليشيا الارهابية وهو ما لم يحدث ويعد تزويراً من شأنه أن يطعن في نزاهة الجهة التي أصدرت البيان، وهذا يؤكد أن الايقاد أدخلت نصوص وبنود من تلقاء نفسها وأقحمتها في البيان الختامي لوضع الحكومة السودانية والشعب السوداني أمام الأمر الواقع، وبتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٩م انعقد اجتماع لدول الايقاد في جيبوتي وصدر البيان الختامي في اليوم التالي، متضمناً عدة نقاط منها؛ تنظيم لقاء في جيبوتي في غضون 15 يوماً بين رئيس مجلس السيادة الانتقالي وقائد قوات الدعم السريع، وبتاريخ 10/12/2023م انتقدت وزارة الخارجية السودانية البيان الختامي للايقاد حيث لاحظت أن هناك فقرات اقحمت في المسودة دون مسوغ ووصفت الصياغة بالمعيبة، وأنها لم تعكس حقيقة ماتم التوصل إليه، وأشار بيان الخارجية السودانية في البند (4/ب) إلى أن رئيس مجلس السيادة وافق على اللقاء بشرط إقرار وقف دائم لإطلاق النار، وخروج المتمردين من العاصمة. منظمة الايقاد ضربت ببيان وزارة الخارجية السودانية عرض الحائط، وأصرت على عقد اللقاء بين الطرفين بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٨م، في ظل إستمرار إطلاق النار وإستهداف المدنيين، ثم فشلت في عقد اللقاء وأرسلت برقية بالرقم 398/2023م وتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٧م وإعتذرت عن إقامة اللقاء لأسباب فنية، وأعلنت الحكومة السودانية أنها تلقت دعوة من منظمة الايقاد لحضور قمتها في العاصمة اليوغندية كمبالا بتاريخ ٢٠٢٤/٠١/١٨م، لمناقشة مشكلة الصومال وما يدور في السودان، وقد ردت الحكومة السودانية بأنها ظلت تتعاطى بإيجابية مع كل المبادرات وبشكل خاص جهود الايقاد، وأن الايقاد لم تلتزم بتنفيذ مخرجات القمة الأخيرة في جيبوتي، ولم تقدم تبريراً مقنعاً لإلغاء اللقاء الذي دعت له بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٨م، بحجة أن قائد التمرد لم يحضر لأسباب فنية، وقالت ليس هناك ما يستوجب عقد قمة لمناقشة أمر السودان، قبل تنفيذ مخرجات القمة السابقة، وجددت التأكيد على أن ما يدور في السودان هو شأن داخلي.

- **دور مجلس الامن والسلم الافريقي:** بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢١م صدر بيان عن مجلس السلم والأمن الافريقي بشأن السودان وأكد على إحترام سيادة السودان وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية واستقلاله، ثم أدان الحرب الجارية في السودان وإنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني الكارثي من قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية، وشدد على حماية السودان ومؤسساته وشعبه، ومطالباً بوقف الحرب فوراً وبدون شروط، ودعى الأطراف المتحاربة للسماح بالوصول الإنساني وحماية العاملين في المجال الإنساني، وأكد على أهمية خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لحل النزاع في السودان، وأثنى على جهود إقامة العملية السياسية في مصر7 يوليو وفي اثيوبيا من10 إلى 15 يوليو، وطالب بوقف إطلاق النار، ودعى للمفاوضات وأشار لإنشاء لجنة برئاسة موسوفيني، شكر جهود دول الجوار لإستضافة اللاجئين، ودعى المانحين للوفاء بتعهداتهم والتزاماتهم، والملاحظ أن بيان مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الافريقي، الذي أكد على احترام سيادة السودان، يتناقض مع موقف الاتحاد الأفريقي الذي جمد عضوية السودان فيه.

- **موقف القوى السياسية السودانية:** إنقسمت القوى السياسية إلى ثلاثة أقسام، فنجد أن القسم الأول داعم ومؤيد للمليشيات الإرهابية، فبتاريخ ٢٠٢٤/١/٠٢م تم توقيع اتفاق بين تنسيقية القوى المدنية

(تقدم) ومليشيا الدعم السريع الإرهابية، وقد إحتوى البيان على ثلاثة محاور رئيسية وهي قضايا وقف العدائيات، وإيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، وقضايا إنهاء الحرب، وتأسيس الدولة السودانية وآليات التنفيذ، الملاحظ أن جميع الدول والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، والايقاد تعمدوا إغفال المحور القانوني وسعوا لتوظيف الأزمة الأمنية والإنسانية، لتفعيل المحور السياسي وإنشاء وتكوين حكومة موازية لخلق أزمة سياسية جديدة، والقسم الثاني يسعى لاستغلال الأزمة وتوظيفها، ويبحث عن تحقيق مصالحه السياسية، ونجد هذه الأحزاب والقوى والحركات تتهافت على حضور المؤتمرات السياسية كمؤتمر القاهرة ومؤتمر اديس ابابا وغيرها، ونجد أن هناك كيان سياسي واحد فقط يعمل على توحيد الولايات السودانية والشعب السوداني، وينادي بتفعيل المحور القانوني وتطبيق قانون الإرهاب، لإنصاف الشعب وتحقيق العدالة وجبر ضرر الشعب.

مما سبق يمكن التاكيد بأن هناك تخبط ملحوظ في التعاطي مع ملف أزمة إرهاب الشعب السوداني منذ العام 2003م وحتى العام 2024م، وهذا التخبط تسبب في تغييب المحور القانوني، وعدم تفعيل قانون الإرهاب، وسعي إلى تأمين الحماية القانونية، وتوفير سبل وطرق الإفلات من العقاب للجماعات الإرهابية، وذلك للمحافظة على الأزمة السودانية وتعقيدها وضمان استمرارها لأطول فترة ممكنة.

خامسا: رؤية لمستقبل ادارة أزمة الإرهاب السودانية في ظل التفكير الاستراتيجي

واقع أزمة الإرهاب السودانية 2024م:

منذ أكثر من عشرون عاما وأزمة إرهاب الشعب السوداني مازالت منحرفة تماماً عن مسارها، وعلى الرغم من أن جرائم مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات الدعم السريع، ارتكبت جرائم قتل واغتصاب ونهب، و إرهاب واعتقال تعسفي، وتعذيب وتهجير وابادة جماعية للبشر، وإبادة للمواشي والدواب، ونتج عنها جرائم ضد الإنسان وضد الحيوان، وأدت إلى إنتهاك حقوق الإنسان وحقوق الحيوان، إلا أن الخطاب الرسمي والشعبي وفي ظل غياب التفكير الإستراتيجي مازال يسمي هذه الجرائم بجرائم الحرب، ويسمي مرتكبيها بالمتمردين، وعلى الرغم من أن دول العالم والأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والايقاد حذروا من تحول السودان إلى ملاذ آمناً للإرهابيين، وعلى الرغم من أن جرائم الإرهاب وبحسب اخر احصائية رصدتها الدراسة عام 2024م قد تسببت في مقتل 16650 شخص ونزوح 7.3 مليون شخص[101]، واعتقال آلاف المدنيين بشكل تعسفي وتعذيبهم، ونهب عشرات الآلاف من الممتلكات الخاصة والعامة، وتدمير مئات المنازل والمرافق العامة، وقد أعلن الناطق الرسمي لقوات الشرطة عن تسجيل 53557 بلاغ[102]، إلا أن أغلب الدول والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والايقاد مازالوا يغضون الطرف عن الجرائم الإرهابية التي ترتكب ضد الشعب السوداني، ويتحدثون عن نتاج الجرائم من أنتهاك لحقوق الإنسان، وللقانون الإنساني الدولي، ويدعون إلى عقد وساطة وإقامة تفاوض مع الجماعات الإرهابية، والملاحظ أن أمريكا وإسرائيل وبريطانيا والأمم المتحدة، عندما ترغب في إخماد أزمة ما وانهائها فإنها تستخدم قانون الإرهاب وتجرم الإرهابيين، وتطالب بحسمهم وتطالب المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الإرهاب كما تفعل في ازمة ارهاب الشعب الفلسطيني، وعندما ترغب في تعقيد الأزمات وإطالة عمرها تستخدم قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتدين نزاعات وصراعات الأطراف، وتتدخل تحت غطاء الأعمال الإنسانية لتطالب بالتهدئة والتفاوض، وتطالب بتطبيق البند السابع وإدخال قوات لحفظ السلام.

خروج السودان من قائمة الإرهاب:

على الرغم من عدم ارتكاب السودان لأي جريمة إرهاب دولية وعدم صدور حكم قضائي نهائي يدين السودان ويلزمها بدفع تعويضات، وفي ظل إصدار المحكمة الأمريكية العليا حكما يقضي بمنع البحارة الامريكيين الذين أصيبوا في تفجيرات المدمرة الأمريكية كول على يد تنظيم القاعدة في عام 2000م، من الحصول على مبلغ 314.7 مليون دولار تعويضاً من حكومة السودان لدورها المزعوم في الهجوم[103]، إلا أن الحكومة السودانية وافقت عام 2020م على دفع 335 مليون دولار لتعويض الناجين وعائلات الضحايا الذين أُصيبوا في الهجوم الذي وقع في 1998م على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا، والهجوم على المدمرة الامريكية «يو اس اس كول» قبالة الساحل اليمني عام 2000م[104]، وفي العام 2020م شطبت أمريكا إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب تغير مساره عن نظام الرئيس السابق عمر البشير[105].

إمكانية عودة السودان إلى قوائم الدول الراعية للإرهاب:

في العام 2023 أكدت الأمم المتحدة التي قال مبعوثها في السودان (فولكر) أنه تلقى تقارير موثقة تشير إلى أن القبائل العربية وقوات الدعم السريع، التي يقودها محمد حمدان دقلو، قد ارتكبت إنتهاكات خطيرة تشمل القتل على الهوية والعنف الجنسي، ولم تكن هذه المرة الأولى التي توجه فيها أصابع الإتهام لقوات الدعم السريع بالضلوع في ارتكاب جرائم إغتصاب، فقد إتهمتها بارتكاب هذه الجرائم خلال مشاركتها في الحرب في اقليم دارفور في عهد الرئيس المعزول عمر البشير، كما لاحقت الاتهامات عناصر من هذه القوات بالقيام باغتصاب فتيات خلال فض إعتصام المحتجين أمام قيادة الجيش في يونيو 2019م[106] وفي العام 2024م حذرت تقارير استخباراتية أمريكية من مخاطر تحول السودان إلى بيئة مثالية لنشاط الشبكات الإرهابية ومرتع للجماعات الاجرامية الدولية، ونسب إلى مكتب الاستخبارات الوطني الامريكي قوله أن تقرير التهديدات السنوية لعام 2024 الخاص بمجتمع الاستخبارات الامريكي قد حذر من تحول السودان إلى ملاذ للإرهاب، وجاء في التقرير أن استمرار النزاع في السودان بحكم موقعه بين القرن الافريقي ومنطقة الساحل وشمال افريقيا، قد يوفر بيئة مثالية للشبكات الإرهابية والاجرامية، وتوقع التقرير الأمريكي أن تستمر فروع داعش والقاعدة في التوسع في القارة الافريقية، بما في ذلك ازدياد نشاط داعش في غرب السودان، الذي يساهم في زعزعة الاستقرار وتوظفه الحكومات في صراعاتها الطائفية مع المجموعات التي تعاني من التهميش لتحقيق مكاسب لاسيما في نيجيريا ومناطق الساحل[107].

حذر مسؤول كبير في الهيئة الحكومية للتنمية الايغاد من تحول السودان إلى ملاذ للإرهابيين، ففي مقابلة لقائد برنامج القطاع الأمني ابيبي مولونيه مع وكالة الانباء الاثيوبية، دعا الدول الأعضاء على العمل معاً للتوصل إلى حلول لمواجهة أخطار الإرهاب والصراعات في المنطقة، وقال أن منطقة القرن الافريقي غنية بالموارد الطبيعية، لكن عدم الاستقرار وخطر الإرهاب تمثل تحديات كبرى، وحذر من أن الجماعات الإرهابية في سوريا تبحث عن فراغ لاستغلاله بعد هزيمتها، وهذا الفراغ متوفر الآن في منطقة شرق افريقيا، وشدد على أن هناك خطرا في السودان، إذالم يتم التوصل لحل المشكلة فمن المعتقد أن الجماعات الإرهابية سوف تستغل هذا الفراغ[108].

مستقبل أزمة الإرهاب السودانية:

مستقبل أزمة الإرهاب السودانية مرهون بمعرفة الأخطاء الاستراتيجية والأسباب التي غيرت مسار الأزمة، ويتوقف على معرفة نقاط القوة والضعف والمحددات والمهددات لصياغة السيناريوهات والرؤية المستقبلية:

اولا: الأخطاء الاستراتيجية التي غيرت مسار الأزمة:

توجد خمسة أخطاء استراتيجية أدت إلى إنحراف مسار أزمة الإرهاب:

- الخطأ الأول: تمثل في خطاب الحكومة الذي ساوى بين القوات المسلحة والدعم السريع، وتسمية جرائم الإرهاب بالحرب، وتسمية الإرهابيين بالمتمردين.
- الخطأ الثاني: توقيع وفد القوات المسلحة على إعلان جدة باعتبارهم أحد أطراف النزاع.
- الخطأ الثالث: تصوير القوات المسلحة وكأنها المتسبب في الأزمات إلى أن تم إدانتها وتجريمها دولياً.
- الخطأ الرابع: تحويل الأزمة السياسية إلى أزمة عسكرية وإقحام القوات المسلحة في الأزمة.
- الخطأ الخامس: تحجيم الإطار القانوني وعدم تفعيل قانون الإرهاب.

ثانيا: أسباب تعقيد الأزمة السودانية:

- سوء الفهم والادراك ويعتبر أحد أبرز أسباب تعقيد الأزمة السودانية، فحتى الأن لم يتم فهم الأزمة السودانية بشكل صحيح، ومازالت هناك من يتوهم بأن الأزمة هي أزمة حرب ما بين طرفين، وعلى هذه الأوهام أصبح البعض يقول (لا للحرب)، والبعض الآخر يقول (نعم للحرب).
- سوء التقدير والتقييم ويعد من أهم الأسباب فبدلاً من التعامل مع أزمة الإرهاب من خلال تكوين إدارة استراتيجية تتعامل مع الأزمة بشكل متكامل وشامل وتتعاطى مع جميع الأزمات كالأزمة القانونية والعسكرية والآمنية والاقتصادية والمالية والصحية والبيئية والإنسانية وغيرها من الأزمات، نجد أنه يتم التعامل مع نتائج وإفرازات الأزمة فنجد أن الحكومة تركز على الجانب العسكري ودول العالم تركز على الجانب الإنساني لتوظفه في الجانب السياسي.
- تضارب الموقف السوداني السوداني لعب دوراً رئيسياً في تعقيد الأزمة، فبعد حل رئيس مجلس السيادة لمليشيا الدعم السريع ورفض التفاوض معها، إنقسم الشارع مابين مؤيد ومعارض إلى أن اضطرت وفد الحكومة للجلوس والتفاوض مع وفد الدعم السريع في جدة، كما نجد أن الحكومة تسمي حربها ضد الإرهابيين بحرب الكرامة بينما نجد أن التيارات المعارضة للحكومة تسميها بالحرب العبثية.
- تعارض الموقف السوداني الدولي فالحكومة السودانية طالبت دول العالم بتصنيف مليشيات الدعم السريع جماعات إرهابية استناداً على نوعية الجرائم التي ترتكب ضد الشعب السوداني، ودول العالم ترفض تصنف الدعم السريع جماعة إرهابية وتعتبر أن ما يحدث مجرد صراع على السلطة بين جنرالين.
- تناقض الخطاب حيث نجد أن الخطاب الرسمي يطالب بتصنيف الدعم السريع كجماعة إرهابية وسمي الجرائم بالإرهابية ويسمي مرتكبيها بالاهابيين، ومازالت هناك بعض الجهات

التي مازالت تصر على تسميتهم بالمتمردين والفاشيين وغيرها من المسميات التي لا تستقيم ولا تتوافق مع طبيعة الجرائم.

- سوء الإدارة والتي أدت إلى تغييب المحور القانوني وعدم تفعيل قانون الإرهاب وعدم فتح محاكم ونيابات الإرهاب وتسببت في إنحراف أزمة إرهاب الشعب السوداني عن مسارها، ومكنت الإرهابيين من التوسع والإنتشار وإرتكاب المزيد من الجرائم وتحويل السودان إلى أرض جاذبة وحاضنة للجماعات الإرهابية.

سيناريوهات أزمة الإرهاب السودانية في ظل غياب التفكير الاستراتيجي:

1- على الصعيد السوداني:

تعدد الجبهات الداخلية وفي ظل إنحراف أزمة الإرهاب عن مسارها ستؤدي إلى السيناريوهات الآتية:

أ. **محور التفاوض:** ستستمر المفاوضات والمنابر في اتباع المناهج والمسارات المنحرفة والخاطئة، التي تدعو للجلوس والتفاوض مع الجماعات الإرهابية وبعيداً عن قانون الإرهاب، وستؤدي هذه المفاوضات إلى عقد اتفاقيات سلام مع الجماعات الإرهابية بما يمنح شرعية للعمليات الإرهابية، ويضمن للإرهابيين فرصة الإفلات من العقاب، ويؤمِّن بقائهم في الأراضي السودانية، وهذا سيعقد الأزمة ويطيل من عمرها.

ب. **محور الحسم العسكري:** في ظل إنحراف أزمة الإرهاب عن مسارها وتصوير ما يحدث بالتمرد والحرب وخلافه، وفي ظل حظر التسليح المفروض على السودان، فستعتبر جميع الدول أن هذا شأن داخلي، وستمتنع عن مساعدة القوات المسلحة السودانية، وبالمقابل فإن الإرهابيين سيجدون الدعم والمساندة من دول الشر، وسيتمكنون من التوسع والإنتشار وإطالة عمر الأزمة وتعقيدها، وستؤدي إلى حدوث أزمات إنسانية واقتصادية وصحية وبيئية وأزمات اخرى.

ج. **محور الحشد الشعبي السوداني:** بتاريخ 20/05/2023م وقّع وفد القوات المسلحة على إعلان جدة الثاني، الذي نص في المادة (ز) الفقرة (10) على التوقف والإمتناع عن تجنيد الجنود أو تسجيلهم أو حشدهم، وبتاريخ 01/07/2023م إستنفر القائد العام للقوات المسلحة جماهير الشعب السوداني، والذي لبى النداء وأعلن الوقوف ضد الجرائم التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات الدعم السريع، وبتاريخ 16/5/2024م تمسك وفد الحكومة السودانية بإعلان جدة وطلب وزير الخارجية المكلف من القادة العرب في القمة العربية بالمنامة رقم (33) أنفاذ إعلان جدة ووافق رؤساء الدول على طلبه، ودعوا في بيانهم الختامي إلى الإلتزام بتنفيذ إعلان جدة، وبتاريخ 27/5/2024م صدرت لائحة الإستنفار والمقاومة الشعبية لسنة 2024م، والتحشيد وفقاً لهذا المبدأ سيضع مطالبة الحكومة بانفاذ إعلان جدة في موقف حرج، ويبدو أن مسارات التحشيد الشعبي قد إنحرفت عن مسار أزمة الإرهاب واتجهت نحو التحشيدات الجهادية، وأصبحت تسمي نفسها بمسميات إسلامية، وهذا من شأنه أن يعرضها للتصنيف الإرهابي، ويبدو أن الجهات الراعية لها لم تتعظ من التجربة السورية والعراقية، ولم تستفيد من التجربة اليمنية.

د. **محور تسييس أزمة الإرهاب:** إنحراف أزمة الإرهاب عن مسارها الهدف منه إقحام المحور السياسي وتنفيذ الأجندة السياسية، فالجهات الداعمة للإرهابيين هم نفس الجهات المدنية التي كانت ومازالت تسعى لإنتزاع السلطة من المكون العسكري، وقد بدأت في السعي لتحقيق أجندتها عبر الدعوات المتكررة للتفاوض وبدعم ومساندة من عدة دول تقف خلفها الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والايقاد.

2- على الصعيد الدولي:

أ. **إرهاب دول الجوار السوداني:** دول الجوار السوداني إنقسمت إلى قسمان تجاه أزمة الإرهاب السودانية، فالقسم الأول هي الدول الداعمة للميشيا الإرهابية والقسم الثاني هي الدول الواقفة على الحياد وجميع هذه الدول مهددة بانتقال الإرهاب إلى أراضيها في حال لم تتمكن السودان من القضاء على الجماعات الإرهابية ففي الغرب والوسط الافريقي نجد مليشيات بوكو حرام وهي احد ابرز المهددات الامنية لدول غرب ووسط افريقيا وبالمقابل نجد أن الجماعات العربية من مليشيات الطوارق وعرب الشتات والتي تنتمي لها مليشيات الدعم السريع تمثل احد ابرز المهددات الامنية لدول شمال وشرق افريقيا.

يمكن القول بأن السياسة الاسرائيلية التي ذكرناها سابقاً قد نجحت تماماً، ففي حال انتصر الإرهابيين على الحكومة السودانية فإن هذا يعني تحول السودان إلى دولة حاضنة للجماعات الإرهابية، وبالتالي امكانية توسعها ومهاجمة لدول الجوار السوداني، وفي حال أنتصار الحكومة السودانية على الجماعات الإرهابية فلن ينسى السودان المواقف السلبية لدول الجوار والدول العربية والافريقية تجاه أزمة الإرهاب السودانية، وهنا ستكون السياسة الاسرائيلية قد نجحت في خلق فجوة بين السودان ومحيطه الافريقي والعربي من دول الجوار وغيرها وهذا سيؤدي إلى إحجام السودان عن الوقوف والتحالف مع أي من هذه الدول في المستقبل.

ب. **إرهاب الدول العربية:** الدول العربية مهددة في المستقبل بتعرضها لهجمات إرهابية ولاسيما أنها محاطة بالجماعات الإرهابية من جميع الجهات ويتوقع أن يتم الهجوم عليها في اي وقت ومن عدة محاور ففي الجنوب نجد أن تنظيم الحوثي وتنظيم القاعدة الإرهابي يشكلان تهديدا لاغلب دول الجنوب والوسط العربي وفي الشمال نجد أن تنظيم داعش وحزب الله الإرهابي يمثلان تهديدا اخر لدول الشمال العربي وفي الشرق نجد أن المليشيات الشيعية تشكل تهديد لاغلب الدول السنية كدول الخليج ودول الشام والعراق، واذا نظرنا إلى مواقف الدول العربية تجاه أزمة الإرهاب السودانية سنجد أنها غير فاعلة في دعم واسناد المحور العسكري السوداني لمكافحة الإرهاب، وهذا من شأنه أن يقود إلى إحجام السودان عن المشاركة في التحالفات العربية لمكافحة الإرهاب في المستقبل، ما يعني أن السياسة الاسرائيلية قد نجحت في شق الصف السوداني العربي وتمكنت من خلق فجوة لمستقبل تحالف السودان مع الدول العربية في المحور العسكري.

الملاحظ أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم، من ضمن القوات المشاركة في تحالف عاصفة الحزم لمواجهة جماعة الحوثي الإرهابية، التي مازالت تشكل تهديد أمني لدول الخليج، وفي ظل هذه المواقف

العربية السلبية تجاه أزمة السودان فمن المتوقع أن تنسحب السودان من هذا التحالف.

سيناريو أزمة الإرهاب السودانية في ظل التفكير الاستراتيجي

1- على الصعيد السوداني:

أ. **محور التفاوض:** تفعيل المحور القانوني وتطبيق قانون الإرهاب سيصحح المسارات المنحرفة والخاطئة، وسيوقف جميع المساعي التي تدعو للجلوس والتفاوض مع الجماعات الإرهابية، وستؤدي إلى إعاقة اتفاقيات السلام مع الجماعات الإرهابية، وستضمن عدم إفلاتهم من العقاب، وستنهي بقائهم في الأراضي السودانية، وهذا سينهي الأزمة ويقتلعها من جذورها ويقصر من عمرها.

ب. **محور الحسم العسكري:** في حال تصحيح مسار أزمة الإرهاب وتسمية ما يحدث بالإرهاب وتسمية المجرمين بالإرهابيين، وإعلان أن الجيش يكافح الارهاب، فسيتم إلغاء حظر التسليح المفروض على السودان، ولن تعتبر الدول أن هذا شأن داخلي، وستساعد القوات المسلحة السودانية، وبالمقابل فإن الإرهابيين لن يجدوا الدعم والمساندة، ولن يتمكنوا من التوسع والانتشار، ولن يطول عمر الأزمة وستتم السيطرة على الأزمات الأخرى.

ج. **محور الحشد الشعبي:** يجب الاستفادة من التجربة اليمنية وتصحيح مسار التحشيد الشعبي والاتجاه نحو التحشيد وفق مبدأ مكافحة الارهاب، كما يجب تحسين سمعة التحشيد من خلال إعلان التحشيد الصحي تحت لواء الهلال الاحمر.

د. **محور تسييس أزمة الإرهاب:** تصحيح مسار أزمة الإرهاب سيمنع إقحام المحور السياسي، وسيعيق تنفيذ الأجندة السياسية، حيث سيتم تجريم الجهات المدنية والسياسية الداعمة للإرهابيين، وسيتم إعاقة مساعيهم الرامية لإنتزاع السلطة من المكون العسكري، وسيتم منع الدول التي تقف خلفها والأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والايقاد من التدخل في الشأن السوداني.

2 - على الصعيد الدولي :

في حال تم تصحيح المسار وتفعيل قانون الإرهاب، فستتمكن السودان جلب المساندة والدعم، وستتمكن من قيادة تحالف لمكافحة الارهاب (عربي/غربي)، وستتمكن من القضاء على الجماعات الإرهابية وإعاقة تمددها وتوسعها وانتشارها، وسيتم إفشال السياسة الإسرائيلية التي ذكرناها سابقا، ولن تتحول السودان إلى دولة حاضنة للجماعات الإرهابية، وبالتالي سيتم تأمين دول الجوار السوداني وحمايتها، وسيتم سد الفجوة بين السودان ومحيطه الافريقي والعربي والاقليمي والدولي.

تحليل أزمة الإرهاب السودانية:

- **عوامل جذب الإرهابيين للسودان:** هشاشة الأوضاع الأمنية على حدود السودان، فرصة مناسبة لتسلل العناصر الإرهابية، وصنع نقاط تجمع وتشكيل خلايا على الحدود أو اطراف الخرطوم، اقليم دارفور غربي البلاد هو منطقة نزاع داخلي وغير مستقر ومكان عبور للإرهابيين من وإلى السودان، خاصة وأنه يشترك في الحدود مع ليبيا وجنوب السودان وافريقيا الوسطى، مخطط تنظيم داعش الإرهابي تأسيس ولاية في السودان عبر خلايا نائمة وتمرير عناصر من دول الساحل

الافريقي إلى دارفور، وجود من يمكن أن يوفر ملاذا لجماعات إرهابية داخل السودان، ونتذكر في ذلك تجربة ايواء الرئيس السابق عمر البشير لاسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة وقيادات إرهابية اخرى، جماعة الاخوان في السودان يمكن تجنيد عناصرها في جماعات إرهابية أخرى مع رغبتهم في العودة إلى السلطة، الوضع الإنساني والاقتصادي حاليا في السودان يغري جماعات إرهابية لمحاولة اغراء أشخاص بالمال للانضمام اليها، ويمكن أن يضاف اليها العامل الاقتصادي والمتمثل في توفر معدن الذهب في شتى مناطق السودان، وهذا المعدن يشكل أهم عوامل جذب الإرهابيين[901]

- **نقاط ضعف أزمة الإرهاب السودانية:** عدم وجود شرعية أو قانونية لمرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع، وعدم وجود شرعية للكيانات السياسية الداعمة لها، ومحدودية مصادر تمويلها، وضعف مصادر الإمداد الفني والدعم اللوجستي.
- **مهددات أزمة الإرهاب السودانية:** غياب الفكر الاستراتيجي وعدم تفعيل قانون الإرهاب وعدم فتح نيابات ومحاكم الإرهاب، وغياب الخطة الاستراتيجية المتكاملة لحل الأزمة، والتخبط الدولي في التعاطي مع الأزمة، وجود الخونة والعملاء الذين يسعون الى تحقيق مصالهم واجندتهم الخاصة.
- **محددات أزمة الإرهاب السودانية:** إنحصار حلول الأزمة السودانية فى عدة محاور تفاوضية؛ الأول محور مفاوضات اللجنة الثنائية السعودية وأمريكا، والمحور الثاني؛ يتمثل في الآلية الثلاثية الاتحاد الافريقي والايقاد والأمم المتحدة، والمحور الثالث؛ يتمثل في اللجنة الرباعية (مصر والامارات والسعودية وأمريكا) بالإضافة للمبادرات الأفريقية كمبادرة الاتحاد الأفريقي والايقاد والمبادرات الأممية كمبادرة الأمم المتحدة.
- **نقاط قوة ازمة الارهاب السودانية:** تكمن نقاط قوة الأزمة في وجود الشرعية لدى الحكومة السودانية والشعب، وتماسك الشعب ووحدته ضد مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع والكيانات والقوى السياسية الدعمة لها، وتوفر الدعم والسند الشعبي للحكومة والجيش.
- **فرص حل أزمة الإرهاب السودانية:** التركيز على الحلول السودانية السودانية ومنع التدخل الأجنبي، وتفعيل المحور القانوني وتحديداً قانون الإرهاب وتجريم الجهات التي افتعلت الأزمة واتهامها بالإرهاب، وتدويل قضية جرائم إرهاب الشعب السوداني، والعمل على التحشيد الشعبي لمكافحة الإرهاب وإحتوائه وإحتضانه وتدريب وتأهيل أفراده، والحد من أزمة الإرهاب ومنع إنتشارها وتوسعها، وطلب الدعم والمساندة الدولية وإعلان تحالف عربي وإقليمي ودولي لمكافحة الإرهاب للعمل تحت قيادة القوات المسلحة السودانية.

مرتكزات الفكر الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب السودانية:

تسعى الورقة إلى مواجهة الأزمة السودانية، وحلها من خلال خطط استراتيجية ترتكز على أُسس علمية، لتشكل مسار وخارطة طريق تقود إلى أنهاء الأزمة وإقتلاعها من جذورها، من خلال الآتي:

أولاً: الرؤية نحو سودان آمن ومستقر وموحد وخالي من الجماعات الإرهابية.

ثانياً: الرسالة بناء خطة استراتيجية سودانية متكاملة وشاملة لإنهاء الأزمة ومحو آثارها وإستكمال ما تبقى من الفترة الانتقالية للوصول بالبلاد إلى بر الأمان وقيام انتخابات حرة ونزيهة وتحقق العدالة والديمقراطية.

ثالثاً: الغاية رسم خارطة طريق علمية تستند على أُسس وثوابت قومية، لتتحد وتتوافق مع الإستراتيجية القومية التي تنتهجها الحكومة السودانية وتعمل بالتوازي معها لتفتيت الأزمة من خلال الفصل ما بين الجرائم المرتكبة ضد الشعب والجرائم المرتكبة ضد الدولة، وتغلق الباب أمام كل المساعي والمبادرات والأُطروحات التي تهدف لإقامة حوار أو هدنة أو إتفاق يحقق للإرهابيين وحلفائهم وأعوانهم فرصة تحقيق الأهداف التي إفتعلوا من أجلها الأزمة وتؤمن لهم فرصة الإفلاتهم من العقاب.

رابعاً: المبادئ وحدة وإستقرار البلاد، وأمن وسلامة المواطن، وحقوق وكرامة الإنسان، والعدالة والمساواة للجميع، ونبذ العنصرية والقبلية والطائفية، واعلان دولة الديمقراطية والقانون والنهضة والتنمية.

خامساً: الأهداف المحافظة على وحدة البلاد وأمنها وإستقرارها، وضمان تماسك الشعب والتفافه حول قواته المسلحة، وإحتواء وإحتضان الحشود الشعبية المستنفرة لحماية الأرض والعرض، وحفظ حقوق الإنسان السوداني وصيانة كرامته، وتحقيق الأمن والسلام والتنمية الشاملة والمستدامة، وإنفاذ سيادة حكم القانون وتحقيق العدالة والمساواة، وفرض هيبة الدولة وبسط سلطتها وهيمنتها على السودان، وتجديد الثقة في حكومة الفترة الانتقالية والجهاز التنفيذي المكلفة بإدارة شؤون البلاد بقيادة رئيس مجلس السيادة ونائب رئيس مجلس السيادة وباقي الاعضاء، ومكافحة الإرهاب بشتى أشكاله وأنواعه وبشتى الطرق، ووضع حد للجرائم والإنتهاكات التي إرتكبتها مليشيا الدعم السريع الإرهابيين وأيدتها ودعمتها وساندتها القوى شبه السياسية وبعض الحركات المسلحة، وتكامل جهود السلطات السيادية والقضائية والتنفيذية والشعبية، وإنهاء تواجد المرتزقة الإرهابيين في السودان، والسيطرة على مصادر تمويل الجهات التي إفتعلت الأزمة، وإزالة كل المهددات الأمنية والمظاهر السالبة، وتجريم قادة العمل الإرهابي وأتباعهم من الجنود والكيانات والمؤسسات التي أنضمت إليهم وناصرتهم وتجريم كل من ساعد وساند ودعم ودافع عن المرتزقة الإرهابيين (الجنجويد) ولم يدين أعمالهم الإرهابية، وتأميم ومصادرة أموال وأُصول المرتزقة الإرهابين (الجنجويد) وأعوانهم وداعميهم، وتجفيف مصادر دعم وتمويل العمليات الإرهابية، وحصر الخسائر تمهيداً للتعويض وجبر الضرر، واتخاذ موقف رسمي وشعبي يدفع دول العالم لاتخاذ موقف دولى تجاه الجرائم الإرهابية المرتكبة ضد الشعب السوداني والحكومة السودانية، والتمهيد والتحضير والإعداد الجيد لمرحلة ما بعد انهاء الأزمة.

محاور الرؤية الاستراتيجية:

محاور الرؤية الاستراتيجية تعتمد على تقسيم الأزمة وفقا للجرائم لتسهيل تفتيتها، بالتركيز على تكامل الجهود الرسمية والشعبية، والإعتماد على محاور العدالة والإنصاف للوطن والمواطن السوداني.

أولا: المحور القانوني:

1 -الجرائم المرتكبة ضد الشعب:

الثابت في الأزمة السودانية أن حجم الضرر الواقع على المواطن السوداني أكبر من حجم الضرر الواقع على الدولة، وعليه فإن خطوات حل الأزمة تتطلب من الحكومة الفصل بذكاء بين الجرائم الإرهابية التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد الشعب السوداني، من القتل والاغتصاب والإرهاب والنهب والتهجير والاعتقال والتعذيب، التي نتج عنها أزمة إنسانية وأزمة صحية ونفسية، وأزمة أمنية، وهدفت إلى تهجير الشعب وتشريده، وتندرج تحت قانون الإرهاب، وبين الجرائم الإرهابية التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد الدولة، التي نتج عنها أزمة سياسية واقتصادية ومالية، ويتمثل هذا الذكاء في حصر التفاوض في المحور القانوني وتحقيق العدالة والانصاف للشعب السوداني واشتراط الافراج عن الأسرى والمعتقلين، وإخلاء المناطق السكنية من المظاهر العسكرية، كشرط ،ساسي للبدء في تحقيق العدالة والإنصاف.

2 -الجرائم المرتكبة ضد الدولة:

الواضح أن الجرائم الإرهابية التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد مؤسسات الدولة، وبدعم ومساندة وتأييد من القوى شبه السياسية، هدفت إلى الضغط على الحكومة لإعاقة وشل دولاب العمل، ولكن سرعة بديهة الأمين العامة لمجلس السيادة وقيامه بنقل العاصمة إلى مدينة بورتسودان تسبب في إفشال هذا المخطط، مما دفع الجماعات الإرهابية التي كانت تستولى على مباني مؤسسات الدولة في الخرطوم إلى إخلائها وتدمير بعضها، وتغيير الخطة وإرتكاب جرائم ضد الشعب السوداني لإستخدامها كورقة ضغط أخرى ضد الحكومة.

دعائم المحور القانوني:

أ. **العدالة:** هي الأساس لنجاح أي عملية تفاوضية، فغياب العدالة أضر بإعلان جدة، ولم يثبت أن إعتمدت الدول مبدأ التفاوض مع الجماعات الإرهابية، أو قبلت أي وساطات تقود للجلوس مع الجماعات الإرهابية، لأن مثل هذه الدعوات تعد تعاون مع الإرهابيين، وتصنف من ضمن الجرائم الإرهابية التي يعاقب عليها القانون.

ب. **الحقيقة:** يجب أن يتم الإعلان عن حقيقة الجرائم الإرهابية التي ارتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين التابعين لقوات لدعم السريع ضد الشعب السوداني.

ج. **الإنصاف:** إنصاف الشعب وإنصاف الحكومة السودانية بالطرق القانونية، التي تجلب الحقوق وتضمن عدم افلات المجرمين من العقاب.

د. **التعويض وجبر الضرر:** إنصاف الشعب والحكومة السودانية وتعويضهم بواسطة الدول التي أججت الأزمة، وعملت على دعم وإمداد المرتزقة الإرهابيين بالسلاح والآليات.

آليات حل أزمة الجرائم الإرهابية المرتكبة ضد الدولة:

أ. **قانونية:** الإستناد على قانون الإرهاب الذي يدعم الموقف القانوني والمكانة الدولية ويصحح مسار التفاوض.

ب. **سياسية:** حشد الصف السياسي والإعلان عن مؤتمر للعدالة والإنصاف، والعمل على تبني منهج الإصلاح السياسي، وتكوين مجلس السيادة المدني وصولاً إلى تحقيق الديمقراطية عبر الانتخابات.

ج. **أمنية:** إعادة قادة وضباط الأمن الذين تم إنهاء خدماتهم والإستغناء عنهم وفصلهم تعسفياً.

د. **عسكرية:** توحيد القوات العسكرية ودمج القوى والحركات المسلحة وفقاً لقانون القوات المسلحة.

هـ. **اقتصادية:** ضبط إيرادات الدولة ومنصرفاتها وتجميد الاتفاقيات التي تستنزف ميزانية الدولة، ولا تخدم مسار حل الأزمة، والسيطرة على مصادر تمويل الجماعات الإرهابية.

و. **اجتماعية:** دعم الحشود الشعبية وتوظيفها لخدمة الوطن والمواطن.

ز. **إعلامية:** توظيف الإعلام وتسخيره لتوعية المواطنين وتبصير العالم بحقيقة وخطورة الجرائم الإرهابية التي يرتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد الشعب السوداني.

أدوات المحور القانوني:

1. **أدوات السلطة السيادية** توجيه السلطة النيابية والقضائية لتفعيل قانون الإرهاب، والعمل به وفتح نيابات ومحاكم الإرهاب، إعلان تجديد الثقة في أعضاء مجلس السيادة، والوزراء والمسؤولين المكلفين بإدارة الدولة، وضباط وجنود القوات المسلحة، والوعد بتكريمهم على ما بذلوه من جهد وصبر لاستمرار بقاء الدولة وعدم أنهيارها، وسد الفجوة السيادية وتكوين مجلس السيادة المدني، واتخاذ التدابير العاجلة التي تضمن التخفيف من حدة الأزمة، والالتزام ببدء المفاوضات في المحور القانوني المتعلق بالجرائم الإرهابية التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد الدولة وضد الشعب السوداني، لتحقيق العدالة والسلام للإنسان السوداني، والإلتزام بضبط الخطاب الرسمي، وإستخدام كلمة (إرهاب ــإرهابيين)، وعدم إستخدام كلمة (حرب ــ تمرد ــ متمردين وغيرها)، وتوجية الجهاز القضائي والعدلي لتفعيل قانون الإرهاب وفتح محاكم ونيابات الإرهاب، واصدار قرار يقضي بسحب الجنسية الخاصة بالمرتزقة الإرهابيين وأعوانهم، وتوجيه النيابة لإصدار أوامر بالقبض عليهم، وتوجيه وزارة الداخلية لمطالبة (الإنتربول) بإصدار نشرات حمراء في مواجهتهم، وعزل وإقالة قائد قوات الدعم السريع ونائبه وتعين قادة جدد، وتوصية قائد قوات الدعم السريع الجديد بإصدار كشف يقضي بحصر المرتزقة الإرهابيين تمهيداً لاعلانهم مجرمي إرهاب، وتوصية قائد قوات الدعم السريع الجديد بتشكيل لجنة للدمج، ومن ثم المصادقة على توصيات لجنة الدمج، وإصدار قرار يقضي بحل قوات الدعم السريع، والتوجيه بمصادرة أموال وأُصول المرتزقة الإرهابيين، والتوجيه بإعادة من تم فصلهم وإحالتهم للصالح ألعام (مدنيين وعسكريين) ليساهموا في إعادة الأمن وتأهيل وإعادة إعمار ما دمره الإرهابيين.
2. **أدوات السلطة القضائية والنيابية** تفعيل قانون الإرهاب وفتح نيابات الإرهاب لتمكين الشعب من فتح بلاغات إرهاب، وتحويل البلاغات إلى السلطة القضائية لحصر الدعاوى ورفع تقرير لمجلس السيادة يوضح حجم الجرائم ويوصي بتصنيف (الدعم السريع / اعوانهم / داعميهم / مؤيديهم) مجموعات إرهابية، وإصدار أحكام غيابية ورادعة ضد الإرهابيين وأعوانهم وإصدار أوامر قبض في مواجهتهم.

3. **أدوات السلطة التنفيذية** على وزارة الداخلية إلزام الوزراء وجميع الممثلين والناطقين بإسم الدولة بضرورة توحيد الكلمة وتسمية مليشيات الدعم السريع بالإرهابيين وتسمية الجرائم التي يرتكبونها ضد الشعب والدولة بإسم الجرائم الإرهابية، وإلزام الوزراء كلٌ فيما يليه بإصدار بيان يتضمن حصر الخسائر والتلفيات والأضرار التي تعرضت لها مؤسسات الدولة نتيجة الأعمال الإرهابية التي قامت بها مليشيا الدعم السريع الإرهابية، وإلزام وزير الداخلية بفحص الهوية ومراجعة الجنسية وحصر الأجانب تفعيل أوامر القبض وإصدار نشرات حمراء في مواجهة الجماعات الإرهابية، وملاحقة الجناة بواسطة الإنتربول والقبض عليهم لتقديمهم للعدالة.
4. **الشعب** توحيد الصف الوطني لدعم ومساندة الحكومة السودانية، وحشد الموقف الشعبي لمساندة الجيش والوقوف معه ومناصرته، والعمل على فتح بلاغات ضد جرائم الدعم السريع، ورفض أي مبادرة تدعوا للجلوس مع الإرهابيين والإتفاق معهم، وتجديد الثقة في حكومة الفترة الإنتقالية بقيادة رئيس مجلس السيادة.

أدوات المحور العسكري:

1. **الأدوات الفنية:** تعتمد على الصفات والمميزات التي يجب أن يتصف بها الفريق الفني المعني بالتعامل مع الأزمة مثل المؤهلات العلمية والمهارات في التعامل مع الأزمات، والسمات الشخصية كأن يكون لبق ولماح وسريع البديهة، وأن يكون مدرك لأبعاد الأزمة، وقادر على إستخدام الوسائل العملية لمحاكاة الأزمة، وأن يتمتع بميزة التنبؤ الوقائي لوضع طرق الإنذار المبكر، وأن يرعي مقدرات وإمكانيات الدولة المادية والمالية.
2. **الأدوات العملية:** تعيين ناطق رسمي (لمجلس السيادة) لبق وسريع البديهة، والتحدث الآني وإيصال المعلومة بشكل سريع، والإلتزام بالمصداقية والشفافية لإيقاف أنتشار الشائعات، وإظهار مستجدات الأحداث بشكل مستمر ودوري، والتواصل الدائم مع الشعب وإعطاء المعلومات عند حدوثها، وإعداد التقارير بشكل صحيح ودقيق ومختصر بعيداً عن الإشاعات، ورفع المعنويات من خلال إبراز الإنجازات المرحلية، وتنويع وسائل الإعلام وتسخيرها لمواجهة الأزمة.
3. **الأدوات التكتيكية:** العمل على رفع الحظر عن تسليح القوات المسلحة وجلب الدعم والأسناد العسكري، وتفعيل دور التحالف العربي والغربي لمكافحة الإرهاب كالتحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب والتحالف الدولي والتعاون مع المراكز الدولية المتخصصة في مكافحة الإرهاب كمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والعمل على إقامة شراكات استراتيجية في مجال العمل العسكري لمكافحة الإرهاب، ومن ثم العمل على تقسيم قوات الدعم السريع واحتواء العناصر الجيدة والمسالمة، التي تم تشارك في العمليات الإرهابية ولم تحمل السلاح ضد الدولة، وتعينهم كقيادات جديدة لقوات الدعم السريع للعمل سوياً على مواجهة المرتزقة الإرهابيين الأجانب الذين يرتكبون جرائم إرهاب ضد الشعب السوداني، وتوظيفهم في العمل العسكري والقانوني والتفاوضي وتسخيرهم للسيطرة على نقاط القوة العسكرية والاقتصادية للدعم السريع.

الخاتمة:

تناولت الورقة التفكير الاستراتيجي في إدارة أزمة الارهاب فتطرقت للتفكير الاستراتيجي من حيث المفهوم والخصائص والمبادئ والفوائد والمداخل والأضرار والمعقوات، ثم تناولت إدارة الأزمات من حيث المفهوم والأنواع والعناصر والطرق والمراحل والمقومات والمعوقات والأدوات والركائز، وتناولت علاقة التفكير الاستراتيجي بإدارة أزمة الإرهاب ولتوضيح العلاقة تطرقت لمفهوم وتعريف الإرهاب في القانون السوداني ولدى حلف الناتو والأُمم المتحدة والجريمة الإرهابية في النظام السعودي، وأشكال الجرائم الإرهابية وسمات ودوافع الإرهابيين وأسباب الإرهاب وخصائص التفكير الاستراتيجي لإدار أزمة الإرهاب وأهميته وأهدافه.

وضحت الورقة علاقة السودان بالإرهاب وبالتنظيمات الإرهابية والإرهابيين وبجرائم الإرهاب الدولي والمحلي وشرحت أزمة الإرهاب السودانية 2003م، وتطرقت لغياب التفكير الاستراتيجي ودورة في الإنحراف بمسار أزمة إرهاب دارفور، وتناولت مبادرات حل الأزمة كاتفاق ابوجا والدوحة وجوبا، والأدوار الدولية والأممية في تعقيد الأزمة، ثم تناولت أزمة الإرهاب السودانية 2023 وغياب التفكير الاستراتيجي ودوره في الإنحراف بمسار الأزمة ومبادرات حل الأزمة، بدءً من إعلان جدة الأول والثاني، ومروراً بالقمة العربية رقم 32 قمة جدة والقمة رقم 33 قمة المنامة وتناولت تكرار التدخل الدولى والأممي في الأزمة.

خلصت الورقة إلى صياغة رؤية لمستقبل إدارة أزمة الإرهاب السودانية، في ظل التفكير الاستراتيجي، وتم الوقوف على واقع أزمة الإرهاب السودانية 2024م، وخروج السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإمكانية عودة السودان لهذه القائمة، ومستقبل أزمة الإرهاب السودانية في الأخطاء الاستراتيجية التي انحرفت بمسار أزمة الارهاب، وأسباب تعقيد الأزمة، وتم وضع سيناريوهات لأزمة الإرهاب السودانية في ظل غياب التفكير الاستراتيجي، وسيناريوهات الحل في ظل التفكير الاستراتيجي، ثم تم تحليل أزمة الإرهاب وتحديد عوامل جذب الإرهابيين للسودان، ونقاط القوة والضعف والفرص، وإختتمت بوضع مرتكزات تضمنت الرؤية، والرسالة، والغاية، والمبادئ والأهداف، والمحاور والآليات والأدوات.

النتائج:

1. غياب التفكير الاستراتيجي وإدارة أزمة الإرهاب بفكر تقليدي وأُحادي وبعيداً عن قانون الارهاب إنعكس سلباً على أزمة الارهاب وتسبب في إنحرفها عن مسارها وزاد من تعقيدها وأطال من عمرها.
2. عدم تفعيل قانون الإرهاب وإغلاق نيابات ومحاكم الإرهاب أعاق الشعب من فتح بلاغات إرهاب وامن الحماية للإرهابيين ووفر لهم فرص الإفلات من العقاب، واعاق مساعي تصنيفهم بالجماعات الارهابية.
3. إنحصار مبادارت حل أزمة إرهاب الشعب السوداني في المحاور العسكرية والسياسية أطال عمر الازمة مما أدي إلى خلق أزمات جديدة كالازمة الإنسانية والاقتصادية والمالية والصحية والبيئية وغيرها.
4. الأخطاء الاستراتيجية والمبادرات السلبية مكنت صناع الأزمة من دعم الإرهابيين ومساندتهم واستغلال الأزمات المتولدة عن أزمة الإرهاب كالأزمة الإنسانية وتوظيفها لتحقيق أجندتهم السياسية.

5. اعتبار دول العالم ان قضية إرهاب الشعب السوداني شأن داخلي وإحجامهم عن التدخل وإمتناعهم دعم القوات المسلحة في مكافحة الإرهاب سينعكس بالسلب على امن واستقرار المنطقة والمحيط الاقليمي والدولي.

التوصيات:

1. إدارة أزمة الإرهاب بفكر استراتيجي يستند على قانون الارهاب ليضبط الخطاب الرسمي والشعبي بما ينعكس إيجاباً على أزمة الإرهاب ويصحح مسارها ويمكن من إنهائها في أسرع وقت وبأقل الخسائر والتكاليف.
2. تفعيل قانون الإرهاب وفتح نيابات ومحاكم الإرهاب وتمكين الشعب من فتح بلاغات إرهاب بما يضمن تجريم الإرهابيين عدم افلاتهم من المحاسبة والعقاب، ويعزز من فرص تصنيفهم بالجماعات الإرهابية.
3. التركيز على مبادارت حل أزمة إرهاب الشعب السوداني التي ترتكز على المحاور القانونية والعسكرية والسياسية بما يضمن السيطرة على الأزمات الإنسانية والاقتصادية والمالية والصحية والبيئية واخمادها.
4. تصحيح الأخطاء الاستراتيجية لمنع صناع الأزمة من استغلال أزمة الإرهاب ودعم الإرهابيين ومساندتهم وإعاقة تحقيقهم لأجندتهم السياسية التي صنعوا من أجلها أزمة الإرهاب السودانية.
5. الإرهاب قضية دولية لأنه يهدد الأمن والسلم الدوليين وينبغي على دول العالم ادراك المخاطر والتدخل لدعم القوات المسلحة السودانية لمكافحة الارهاب بما يحقق الامن والاستقرار للسودان ومحيطها الاقليمي والدولي.

الهوامش:

(1) زكريا واحمد، الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الاعمال، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص30

(2) عبدالرسول عبدالرزاق الموسوي، التخطيط الاستراتيجي التفكير والمنهجية، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2018م، ص39

(3) عبدالرحمن توفيق، القائد والمدير في عصر العولمة والتغيير، مركز الخبرات المهنية للادارة، الجيزة 2005م، ص73

(4) مدحت محمد ابو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، السعودية، 2017م، ص 9.

(5) نوال مرشد العبسي، خصائص التفكير الاستراتيجي لقيادة المؤسسات التربوية في اليمن، ورقة غير منشورة،كلية التربية،جامعة اب،2018م، ص8

(6) كفاح عباس محيميد، مدخل دراسة التفكير الاستراتيجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2020م، ص20

(7) نوال العبسي، المصدر السابق، ص 11

(8) اسامه ابوشعبان، اثر التفكير الاستراتيجي في صنع القرار الامني بوزارة الداخلية والامن الوطني الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الادارة والسياسة، جامعة الاقصى، غزة، 2017م، ص 20

(9) نعيم ابراهيم الظاهر، الادارة الاستراتيجية المفهوم الاهمية التحديات، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص32

(10) فيروز وربوش، مهارات التفكير الاستراتيجي وتطوير المنظمة، رسالة ماجستير في العلوم الانسانية غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020، ص32

(11) لينا خليف، نموذج اداري مقترح لتطوير مفهوم التفكير الاستراتيجي لمديري المدارس الثانوية الحكومية في الاردن، رسالة دكتوراة، الجامعة الاردنية، عمان، 2008م، ص34

(12) عامر خضر الكبيسي، التفكير الاستراتيجي في منظمات الاعمال العامة (الخصائص والمبررات والمعوقات)، ورقة مقدمة للملتقى الاداري الرابع، الجمعية السعودية للادارة، 2006م، ص3 as.vog.tsaeude.www

(13) منى صلاح الدين شريف، ادارة الازمات الوسيلة للبقاء، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص44

(14) Jeffrey caponigro, the crisis counselor: A step by step guide to managing a business crisis, contemporary books, new York, 2000, p16

(15) عادل صادق محمد، الصحافة وإدارة الأزمات، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007م، ص94

(16) السيد عليوه، ادارة الازمات والكوارث ومخاطر العولمة والارهاب الدولي، ط2، دار الامين للنشر والتوزيعن القاهرة، 2004، ص11
(17) السيد عليوه، نفس المصدر، ص22
(18) دور التخطيط الإذاعي في ادارة الأزمات الأمنية، رسالة ماجستير في الإعلام الأمني، غير منشورة، جامعة الرباط، الخرطوم، 2015م، ص27
(19) محمد عبدالغني هلال، مهارات ادارة الازمات، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة، 1996م، ص120
(20) فهد علي الناجي، أثر إستراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012م، ص24
(21) بلال خلف السكارنه، إدارة الأزمات، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، 2015م، ص107
(22) فهد علي الناجي، أثر إستراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012م، ص28
(23) عمري علي سيد احمد، مصدر سابق، ص22
(24) بلال خلف السكارنه، إدارة الأزمات، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2015م، ص117
(25) عليوة السيد، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، 2003م، ص121
(26) عبدالله محمد الفقية، ادارة الازمات، مصدر سابق، ص84
(27) احمد محمد الزهراني، الاسس النظرية والعلمية لادارة الكوارث ومدى تطبيقها في ادارة الازمة، رسالة ماجستير، جامعة نايف، الرياض، 1997م، ص128
(28) محسن احمد الخضيري، ادارة الازمات منهج اقتصادي اداري لحل الازمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م، ص203
(29) عبدالرزاق الدليمي، العلاقات العامة وإدارة الأزمات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010م، ص167
(30) مصطفى يوسف، العلاقات العامة وإدارة الأزمات والمراسيم، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016م، ص143
(31) صلاح عبدالقادر، الادارة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008م، ص21
(32) اية رياض، ادارة الازمات، الجامعة الافتراضية، سوريا، 2021م، ص25
(33) القران الكريم، سورة الانفال، الاية رقم 60
(34) طاهر محمود، الارهاب اسبابه وعلاجه، جامعة اوردو الفيدرالية للفنون والعلوم والتكنولوجيا، اسلام اباد، ص432 kp.ude.lmun.www
(35) المادة 2، قانون مكافحة الارهاب السوداني، 2001م
(36) المنهج المرجعي لمكافحة الارهاب، حلف الناتو، مايو 2020م، ص11

(37) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – فرع منع الارهاب، الامم المتحدة، نيويورك، 2009م، ص9

(38) نظام مكافحة جرائم الارهاب وتمويلة، المملكة العربية السعودية، 1439هـ

(39) عبدالقادر المسعودي، مخاطر العنف على الانسان، دار الفكر، دمشق، 2005م، ص 113

(40) ايهاب احمد عطية، دوافع الارهاب، اصدارات التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب، سبتمبر 2023م، ص4 gro.ctcmi.www

(41) طاهر محمود، الارهاب اسبابه وعلاجه kp.ude.lmun.www

(42) خالد ابو احمد، مابين فِلته في السودان ومخبئه في ايامه الاخيرة كان بن لادن ينتظر سائقة امام الفيلا، 16/9/2013 ten.rabsemla.www

(43) زهير حمداني، تقاطع على الطريق ايام كارلوس واسامة بن لادن الاخيرة بالسودان، 17/4/2023م ten.areezajla.www

(44) مرت 29 سنة هكذا سلم اسلاميو السودان ضيفهم كارلوس الى فرنسا moc.42irathca.www

(45) محمد امين يس، سنوات بن لادن في السودان، ٢٠٢٠/٥/١م moc.taswaa.www

(46) تفجير سفارتي الولايات المتحدة (كينيا وتنزانيا) ١٩٩٨/٨/٧م ، موقع الكتروني رسمي يتبع للولايات المتحدة rewardsforjustice.net.www

(47) الهجوم على المدمرة الامريكية يو اس اس كول 12/10/2000، موقع الكتروني رسمي يتبع للولايات المتحدة ten.ecitsujrofsdrawer.www

(48) الهجوم على مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون ٢٠٠١/٩/١١ موقع الكتروني رسمي يتبع للولايات المتحدة rewardsforjustice.net.www

(49) السودان – دارفور، الاغتصاب سلاحا في الحرب، منظمة العفو الدولية، 19/6/2004م الوثيقة رقم ARF 54/076/2004، ص 5

(50) كمال الدين عوض الجزولي، الحقيقة في دارفور، ، ص40

(51) اتفاقية سلام دارفور gro.aidepikiw.m.ra.www

(52) اتفاقية السلام بين حكومة جمهورية السودان وحركة جيش تحرير السودان، 5 مايو2006م، ص 7

(53) وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ص14

(54) وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ص7

(55) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020 العدد (1908)، جوبا، 2/11/2020م، ص3

(56) (56) اتفاق السلام الهش في دارفور، ٢٠٠٦/٦/٢٠م gro.puorgsisirc.www

(57) مناوي يؤكد وفاة ابوجا ويعلن رسميا تخليه عن الاتفاقية، ٢٠١١/٢/٤م gro.nadusagnabad.www

(58) مفاوضات ابوجا تبدا في اطفاء حريق متاجج في بلد افريقي، ٢٠٠٤/٨/٢٤م moc.sabaqla.www

(59) وثيقة سلام دارفور الموقعة بالدوحة بين رؤيتين 1 اغسطس 2011م ten.areezajla.seiduts.www

(60) قانون تنظيم الحكم اللامركزي لسنة 2020، الادارة العامة للتشريع شعبة الجريدة الرسمية، وزارة العدل، العدد١٩٠٩، ٢٠٢٠/١١/٢٤، ص3

(61) اماني الطويل، قراءة في اتفاقية السلام السودانية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر ٢٠٢٢/١١/٢٢م

(62) اتفاقية السلام بين حكومة جمهورية السودان وجيش تحرير السودان، ابوجا، 5 مايو 2006م، ص9

(63) وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، الدوحة، 2011م، ص16

(64) اتفاقية جوبا لسلام السودان بين حكومة السودان الانتقالية واطراف العملية السلمية، جوبا، 2020م، ص 29

(65) الحماية القانونية الدولية لحقوق الانسان في النزاع المسلح، مكتب المفوض السامي، حقوق الانسان، الامم المتحدة، جنيف، 2012م، ص16

(66) الأُمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، الدورة الرابعة، تنفيذ قرار الجمعية العامة 60/251 المعنون مجلس حقوق الانسان «تقرير البعثة الرفيعة المستوى عن حالة حقوق الانسان في دارفور عملا بمقرر مجلس حقوق الانسان، دإ-4/101، ص2

(67) احمد الغريب، القدس العربية، ابعاد وملامح الدور الاسرائيلي في السودان، 13/3/2009م ku.oc.sduqla.www

(68) زكي البحيري، مشكلة دارفور اصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010م، ص275

(69) منار ومحمد، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2016، ص85

(70) منى عبيد، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الجديدة، محاولة لتطويع الانظمة السياسية الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية،العدد15، بغداد، 2005م، ص38

(71) خلود محمد، ازمة دارفور والمتغير الامريكي، مجلة الدراسات الدولية العدد 39، بغداد، ص 165

(72) مجلس الامن، القرار رقم 1574 (2004)، الامم المتحدة، الجلسة 4988 المعقودة بتاريخ 19/ يونيو/2004م، ص 2

(73) مجلس الامن، القرار رقم 1556 (2004)، الامم المتحدة، الجلسة 5015 المعقودة بتاريخ 30/ يوليو/2004م، ص 2

(74) مجلس الامن، القرار رقم 1585 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5137 المعقودة بتاريخ 10/ مارس/2005م، ص 1

(75) مجلس الامن، القرار رقم 1588 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5143 المعقودة بتاريخ 17/مارس/2005م، ص 1

(76) مجلس الامن، القرار رقم 1590 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5151 المعقودة بتاريخ 24/ مارس/2005م، ص 1

(77) مجلس الامن، القرار رقم 1591 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5153 المعقودة بتاريخ 29/ مارس/2005م، ص 2

(78) مجلس الامن، القرار رقم 1593 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5158 المعقودة بتاريخ 31/ مارس/2005م، ص 1

(79) مجلس الامن، القرار رقم 1627 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5269 المعقودة بتاريخ 23/ سبتمبر/2005م، ص 2

(80) مجلس الامن، القرار رقم 1706 (2006)، الامم المتحدة، الجلسة 5519 المعقودة بتاريخ 31/ اغسطس/2006م، ص 1

(81) مجلس الامن، القرار رقم 1769 (2007)، الامم المتحدة، الجلسة 5727 المعقودة بتاريخ 31/ يوليو/2007م، ص 4

(82) الاحاطة الاعلامية الاسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية، العدد 48، ٢٠١٠/٨/٣م، ص42

(83) منظمة العفو الدولية، المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني البشير، ٢٠٠٩/٣/٤م WWW.AMNESTY.ORG

(84) الفت محمد عباس برسي، دور المحكمة الجنائية الدولية في التصدي لازمة دارفور، مجلة البحوث والدراسات الافريقية دول حوض النيل، جامعة اسوان، المجلد 1، العدد 1، يونيو 2023م، ص9

(85) السودان 2023 ماسي 9 اشهر من الحرب وانفراجات وشيكة، ٢٠٢٣/١٢/٢٩م moc.7muoy.www

(86) بينهم قادة بالدعم السريع .. هؤلاء المتهمون الستة في جرائم دارفور، 29/12/2023م www. ten.areezajla

(87) السودان: تطهير عرقي في غرب دارفور، 9/5/2024م gro.wrh.www

(88) محمد امين يس، القتال حول الفاشر يشتد واتهامات للدعم السريع بالتخطيط لابادة جماعية، 24/5/2024م moc.taswaa.www

(89) مرصد حقوقي ارتفاع اعداد المفقودين في سنجة الى حوالي 1300 شخص٢٠٢٤/٧/٨م www. ten.enubirtnadus

(90) مزدلفة عثمان، اعتداءات جنسية وانتهاكات مروعة شهادات ضحايا الدعم السريع في السودان، ٢٠٢٤/٢/١٤م www.aljazeera.net

(91) نزاع السودان2023 gro.aidepikiw.ra.www

(92) بيان مشترك بشان التزامات مباحثات جدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وزارة الخارجية الامريكية، ٢٠٢٣/١١/٧م vog.etats.www

(93) اعلان جدة الثاني، وثيقة غير منشورة، جدة - المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣/٥/٢٠م، ص 3

(94) وزارة الخزانة تفرض عقوبات على شركات مرتبطة بالعسكر تغذي طرفي النزاع في السودان، 1/6/2023م vog.etsts.www

(95) ادانة تفشي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان، وزارة الخارجية الامريكية، 25/8/2023م vog.etsts.www

(96) اتخاذ اجراءات ضد قادة قوات الدعم السريع في السودان، وزارة الخارجية الامريكية، ٢٠٢٣/٩/٦م vog.etsts.www

(97) المملكة المتحدة تفرض عقوبات على مؤسسات تجارية تمول آلة الحرب في السودان، ٢٠٢٤/٤/١٥م ku.vog.www

(98) عقوبات اوروبية على 6 عسكريين من الجيش السوداني والدعم السريع، 24/6/2024م www. ten.ayibarala

(99) مجلس الامن، القرار رقم 2685 (2023)، الامم المتحدة، الجلسة 9337 المعقودة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢م، ص 1

(100) مجلس الامن، القرار رقم 2715 (2023)، الامم المتحدة، الجلسة 9492 المعقودة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١م، ص 2

(101) تقرير عن الوضع في السودان، 25/6/2024م، منظمة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة gro.ahconu.stroper.www

(102) (تسجيل 53557 بلاغ عبر منصة البلاغ الالكتروني، 14:04م، 10/6/2024م، الحدث السوداني

(103) القضاء الامريكي يبرئ السودان من التورط في تفجير المدمرة كول، 27/3/2019م vt.dahgla.www

(104) واشنطن تشطب السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب، 14/12/2020م moc.sbb.www

(105) بومبيو رفع السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب جاء بعد تغيير مساره، ٢٠٢٠/١٢/١٤م ten.ayibarala.www

(106) محمد محمد عثمان، نساء يروين لبي بي سي كيف تلجا قوات الدعم السريع للاغتصاب كسلاح للترهيب، 26/6/2023م moc.cbb.www

(107) احمد يونس، صحيفة الشرق الاوسط، 15 مارس 2024م moc.taswaa.www

(108) مخاوف من تدفق الارهابيين الى السودان، ٢٠٢٣/٨/٢١م، 14:28 as.moc.zako.www

(109) فيصل يس، في 4 مناطق استراتيجية الجماعات الارهابية تترصد للسودان، 3/5/2023م www. moc.aibaraswenyks